موقع فلسطيني:

كتاب

النظام الإقليمي الشرق أوسطي ومخاطره على الوطن العربي

د. غازي حسين

* * * * *

الفهرس:

- مقدمة.
- بروز مصطلح الشرق الأوسط.
- التخطيط (الإسرائيلي) للمنطقة.
- التعاون الإقليمي في مجال المياه و السياحة.
- المساعي الأمريكية لإقامة النظام الشرق أوسطي.
- بيريس والنظام الشرق أوسطي.
- مخاطر الشرق أوسطية.
- مخاطر القمم والمؤتمرات الاقتصادية.
- مخاطر التطبيع.

* * * * *

مقدمة

يهدف نظام الشرق الأوسط المطروح إعادة صياغة المنطقة جغرافياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً وحضارياً، وإقامة ترتيبات أمنية وسوق مشتركة إقليمية لخدمة الأهداف والمصالح الأمريكية والصهيونية في المنطقة.

جرى ويجري رسم الخريطة الجديدة في مراكز البحث العلمي الصهيونية في (إسرائيل) والولايات المتحدة الأمريكية. وتبناها الرئيس الأمريكي بوش ووزير خارجيته الجنرال كولن باول وأعلنا عن عزم الولايات المتحدة الأمريكية رسم خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط.

فالمشروع أو النظام الشرق أوسطي يجري تصميمه في خارج المنطقة وسيفرض من خارجها وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق لإعادة صياغة الوطن العربي والمنطقة انطلاقاً من ميزان القوى والواقع الجديد وحسب أسس جديدة تخدم المصالح الأمريكية والصهيونية في المنطقة وفي العالم.

ومن المؤلم حقاً أن الواقع القائم بأبعاده العربية والإقليمية والدولية ربما يشكل حالياً فرصة ملائمة لرسم الخريطة الجديدة والأسوأ من خريطة سايكس - بيكو إذا تم إنقاذ الولايات المتحدة والكيان الصهيوني من مأزقيهما في العراق وفلسطين.

ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن حل أزماتها الاقتصادية ونجاحها في أمركة العالم، وصراعها الاقتصادي مع أوروبا واليابان، والقضاء على المقاومتين العراقية والفلسطينية، يتطلب إقامة النظام الإقليمي الجديد امتداداً لمصالحها وضماناً لمخططاتها والسيطرة المطلقة على النفط ومنابعه وممراته وأسواقه وأسعاره لإعادة النمو والتطور للاقتصاد الأمريكي.

شاهدت في محطة الجزيرة الرئيس الأمريكي بوش يقول حرفياً: (ازدهار العراق يؤدي إلى ازدهار أمريكا) مما يدل دلالة واضحة على أهمية احتلال العراق ونهب ثرواته باسم إعادة الإعمار لحل أزمة الاقتصاد الأمريكي.

إن الخريطة الجديدة للمنطقة لا تقتصر على البعد الاقتصادي فقط وإنما تمتد لتشمل السيطرة على الوطن العربي عن طريق القواعد العسكرية الأمريكية وتنصيب الدمى والكرزايات في بلدان المنطقة والتحكم بالتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية حتى التحكم بالمناهج والكتب الدراسية وكتب الدين الإسلامي للمراحل الابتدائية والثانوية والجامعية.

إن التحليل الدقيق للنظام الإقليمي الشرق أوسطي المطروح يبيّن بجلاء الدور (الإسرائيلي) فيه، والمصالح الكبرى التي تجنيها (إسرائيل) منه لحل جميع أزماتها المستعصية الاقتصادية والأمنية والسياسية والاجتماعية.

إن الصراع على ثروات وهوية المنطقة وطابعها العربي الإسلامي والمخططات الأمريكية والصهيونية هي حجر الزاوية وجوهر صياغة النظام الإقليمي الجديد في المنطقة.

عبّر الرئيس الراحل حافظ الأسد عن طبيعة النظام المطروح قائلاً: "موضوع الشرق أوسطية ليس موضوعاً اقتصادياً، بل إنه موضوع اقتصادي وسياسي", وحدد هدفه الأساسي بقوله: "هو شطب شيء اسمه العرب، شطب شيء اسمه

العروبة، شطب المشاعر العربية، شطب الهوية القومية". ويهدف النظام المقترح إلى كسر الإرادات وتمزيق البلدان العربية واحتلال البعض منها وابتزاز البعض الآخر لفرض التسوية (الإسرائيلية) وإقامة (إسرائيل) العظمى من النيل إلى الفرات وإعادة صياغة المنطقة وتركيبها جغرافياً وبشرياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وفق المخططات والمصالح الأمريكية والصهيونية ولمحاربة العرب والمسلمين.

عندما بدأ دهاقنة الاستعمار الأوروبي يضعون الخطط لتقاسم مناطق النفوذ في آسيا وإفريقيا خططوا لتفكيك هذه البلدان وإعادة تركيبها جغرافياً لإضعافها وتسهيل السيطرة عليها. وأوجدت دول أوروبا الاستعمارية مصطلحات الشرق الأدنى والشرق الوسط والشرق الأقصى، وذلك انطلاقاً من قرب أو بعد هذه المناطق عن أوروبا فأطلقوا على المناطق البعيدة عن أوروبا والممتدة من الهند غرباً بالشرق الأقصى، وعلى المناطق القريبة من شرق البحر المتوسط "الشرق الأدنى" وأصبحت المنطقة التي تتوسط الشرقين الأقصى والأدنى تعرف بمنطقة الشرق الأوسط، ولكنهم اختلفوا حول تعيين حدودها.

الشرق الأدنى: ويشمل البلدان الواقعة شرق البحر الأبيض المتوسط ومنها تركيا وسوريا وفلسطين ولبنان والأردن ومصر وجزيرة قبرص. ظهر هذا المصطلح في منتصف القرن التاسع عشر (1850) جراء ضعف الإمبراطورية العثمانية تصاعد التنافس الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا على مناطقها.

الشرق الأقصى: بدأ هذا المصطلح بالظهور في منتصف القرن الثامن عشر أي منذ عام (1751) عندما حوّلت بريطانيا الهند كمركز لها للعبور إلى بقية البلدان الأخرى. ويشمل هذا المصطلح شرق آسيا ما عدا كوريا واليابان وبعض الأجزاء من الصين. ويشمل: الهند والبلدان المنتشرة في المحيط الهادي، ومناطق واسعة تطل على المحيطين الهندي والهادي..

الشرق الأوسط: برز هذا المصطلح مع ظهور الصهيونية كحركة سياسية عالمية منظمة ويشمل منطقة تشكل امتداداً للشرقين الأدنى والأقصى، وهي أغنى المناطق في العالم بالنفط والمعادن، وتتمتع بمركز إستراتيجي هام بين القارات الثلاث أوروبا وآسيا وإفريقيا، وتشمل بلدان شبه الجزيرة العربية والعراق وإيران وأفغانستان. وعرفته الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1989 بأنه المنطقة الممتدة من ليبيا غرباً إلى إيران شرقاً، ومن سورية شمالاً إلى اليمن جنوباً. وعرفه آخرون بأنه يضم جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية وإيران. ويضم إليه المتخصصون في الولايات المتحدة الحبشة وباكستان وأفغانستان والدول الإسلامية المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى.

ويؤكد الباحثون العرب أن المصطلح سياسي النشأة والاستعمال ولا ينبع من سمات المنطقة السياسية أو الثقافية أو الحضارية أو الديمغرافية، ويمزق الوطن العربي بضمه دولاً غير عربية. ويقوم التصور الغربي للشرق الأوسط على افتراض أن المنطقة ما هي إلا عناصر عرقية مركبة تتألف من خليط من الطوائف والشعوب والقوميات، وأن الأهداف التي يرمي إليها التصور الأمريكي والأوروبي والصهيوني يقوم على رفض مفهوم القومية العربية والوحدة العربية وإضفاء الشرعية على الكيان الصهيوني.

ولم تستقر بعد البلدان التي يشملها الشرق الأوسط، إذا يعمل الإستراتيجيون في الدول الإمبريالية على توسيعه ليضم ويشمل البلدان العربية، باستثناء السودان والصومال، والباكستان وجمهوريات آسيا الوسطى، وبدأ مصطلح الشرق الأدنى بالاختفاء تدريجياً لصالح مصطلح الشرق الأوسط.

* * *

بروز مصطلح الشرق الأوسط

نظراً لأهمية فلسطين التاريخية والدينية وموقعها الإستراتيجي بين آسيا وإفريقيا، بين بلدان المشرق والمغرب العربي قرر الاستعمار البريطاني إقامة كيان (إسرائيل) في فلسطين، قلب الوطن العربي كنقطة ارتكاز وانطلاق للتحكم بالمنطقة العربية وثرواتها وإراداتها، وكإسفين لفصل البلدان العربية الأسيوية عن البلدان الإفريقية.

الشرق أوسطية مصطلح سياسي النشأة والاستعمال، ولا ينبع من سمات المنطقة وطبيعتها السياسية أو الثقافية أو الحضارية أو الديمغرافية، بل يرمي إلى إضفاء الشرعية على الكيان الصهيوني في فلسطين العربية وتوليه قيادة المنطقة والقضاء على الوحدة العربية والأحزاب والحكومات القومية، وهو صهيوني - استعماري النشأة لخدمة الأهداف والمصالح الصهيونية والإمبريالية.

كتب تيودور هرتسل، مؤسس الصهيونية كحركة سياسية عالمية منظمة عام 1897 في يومياته يقول بوجوب "قيام كومنولث شرق أوسطي يكون لدولة اليهود فيه شأن قيادي فاعل ودور اقتصادي قائد وتكون المركز لجلب الاستثمارات والبحث العلمي والخبرة الفنية".

وأبرز ضابط البحرية البريطانية الفرد ماهان مصطلح الشرق الأوسط في مقال كتبه في الأول من أيلول عام 1902 في لندن، ثم استخدمه فالنتاين شيرول مراسل التايمز اللندنية في تشرين الأول عام 1902 و 1903 في سلسلة من المقالات تحت عنوان "المسألة الشرق أوسطية"، ثم أصدرها في كتاب عام 1903.

صدر في عام 1907 في لندن تقرير كامبل بنرمان، وزير المستعمرات آنذاك والذي وضعه مؤتمر عقدته مجموعة من علماء التاريخ والسياسة والاقتصاد، وبمشاركة عدد من السياسيين الأوروبيين وتناول الوضع في المنطقة العربية وجاء فيه:

{يكمن الخطر على الغرب في البحر المتوسط، لكونه همزة وصل بين الشرق والغرب ويعيش في شواطئه الجنوبية والشرقية شعب واحد، تتوافر له وحدة التاريخ واللغة والجغرافية وكل مقومات التجمع والترابط، وذلك فضلاً عن نزعاته الثورية وثرواته الطبيعية الكبيرة}.

ويتساءل التقرير عن مصير المنطقة إذا انتشر فيها التعليم والثقافة ويجيب بأنه إذا حدث ذلك فسوف تحل الضربة القاضية بالامبراطوريات القائمة.

ووضع المؤتمر الاستعماري المذكور المخططات والوسائل الكفيلة لإضعاف الوطن العربي وتسهيل السيطرة عليه وعلى شطآنه واحتواء إراداته وطاقاته وثرواته ومنع تطوره وتقدمه ووحدته.

وحدد الوسائل والأساليب للوصول إلى ذلك بما يلي:

أولاً: إقامة حاجز بشري غريب وقوي مانع يفصل بلدان المشرق عن بلدان المغرب العربي، وإقامة قوة قريبة من قناة السويس عدوة لشعب المنطقة وصديقة للدول الأوروبية.

ثانياً: العمل على تجزئة الوطن العربي إلى دول وكيانات متعددة.

يهدف التقرير إلى إقامة الكيان الصهيوني في فلسطين، والسيطرة على الموقع الجيوإستراتيجي الهام للوطن العربي وعلى قناة السويس، ونهب ثرواته الطبيعية والحيلولة دون تطوره ودون تحقيق الوحدة العربية.

بدأت الصهيونية تعمم هذا المصطلح - مصطلح الشرق الأوسط - بديلاً للوطن الواحد والشعب الواحد والأمة الواحدة، نظراً لأنه ملتقى القارات الثلاث ويشرف على أهم الممرات المائية كقناة السويس، ومضيق باب المندب، والخليج، وخليج العقبة ومضيق هرمز، ويختزن أكثر من ثلثي احتياطي النفط العالمي. وتخشى الصهيونية والاستعمار من إقامة دولة اتحادية عربية قوية وغنية ومسلحة بالثروة النفطية والقومية العربية والعقيدة الإسلامية.

احتلت المنطقة مكانة هامة في التنافس الاستعماري بين دول أوروبا الاستعمارية وبالتحديد بين بريطانيا وفرنسا من أجل السيطرة على الهند (المسماة بدرة التاج البريطاني). وجاءت حملة نابليون على الشرق في هذا الاتجاه ولكنها فشلت أمام أسوار عكا فعاد إلى فرنسا.

ظهر في لندن عام 1909 كتاب بعنوان: مشاكل الشرق الأوسط لمؤلفه هاملتون وضّح فيه أهمية المنطقة لأوروبا والعالم، وطالب بضرورة السيطرة عليها. وأعلن الحاكم البريطاني على الهند اللورد كيرزون عام 1911 إدارة خاصة للشرق الأوسط، وكلّفها بالإشراف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق.

واقترح الإرهابي فلاديمير جايوتنسكي عام 1922 مشروعاً لإقامة سوق شرق أوسطية. وحددت الحركة الصهيونية عام 1942 أهدافها التوسعية وسيطرتها الاقتصادية على الوطن العربي في مؤتمر بلتمور الصهيوني، الذي يعتبر أهم مؤتمر صهيوني بعد المؤتمر التأسيسي في بازل على الشكل التالي: (إقامة قيادة يهودية للشرق الأوسط بأكمله في ميداني التنمية والسيطرة الاقتصادية) ووضع الصهاينة دراسات ومذكرات حول "الشرق الأوسط" في عامي 1941 و 1942، وأنجزوا مشروعاً صهيونياً للشرق الأوسط لمواجهة الكتاب الأبيض لحكومة الانتداب البريطاني في فلسطين ويتضمن المشروع العمل على قيام تعاون سياسي واقتصادي يمنع التصادم بين العرب واليهود، ويدمج فلسطين وبقية بلدان المشرق العربي.

غرس يهود بريطانيا والولايات المتحدة فكرة الشرق أوسطية في صلب السياستين الأمريكية والبريطانية خلال الحرب العالمية الثانية.

طُرحت فكرة التعاون الاقتصادي بين بلدان منطقة الشرق الأوسط لأول مرة في 18 تشرين الثاني 1943م، وذلك في اجتماع عقد بين ممثلين عن وزارتي الخارجية الأمريكية والبريطانية في لندن، بمقر وزارة الخارجية البريطانية للتباحث في تسوية وضع الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لضمان مصالح البلدين في المنطقة والهيمنة عليها.

أعد اليهودي الأمريكي د. أرنست بيرجمان "أحد تلامذة حاييم وايزمان، زعيم المنظمة الصهيونية العالمية"، مذكرة قدمها للاجتماع، ويمثّل فيها تهويد فلسطين جوهر الخطة الأمريكية والقائمة على هجرة اليهود إلى فلسطين العربية وإقامة (إسرائيل) فيها، وتحويلها إلى قاعدة صناعية متطورة لتكون حجر الزاوية في المشاريع والمخططات المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

ظهرت "الشرق أوسطية" كفكرة "إسرائيلية" لأول مرة في وثيقة أصدرها "اتحاد إيهود" بتاريخ 1948/3/28 وتضمنت "التصاق فلسطين في اتحاد شرق أوسطي واسع"، ووقعها عن اللجنة التنفيذية للاتحاد المذكور: يهودا ماغنس، مارتن بوبر، ديفيد سيناتور، جيرت ويليلم وإيزل مولهو .

وضعت الصهيونية وبريطانيا مخططاً لإقامة الدولة اليهودية في فلسطين العربية من خلال:

أولاً: تهجير اليهود إلى فلسطين واستيطانهم فيها وترحيل العرب عنها وتوطينهم في البلدان العربية وتحقيق الاستعمار الاستيطاني عن طريق المجازر الجماعية والحروب العدوانية وبناء المستعمرات اليهودية.

ثانياً: الانطلاق من الأمر الواقع الناتج عن استخدام القوة والاحتلال والاستعمار الاستيطاني والمفاوضات لفرض اتفاقات إذعان على بعض الأطراف العربية.

وولّد تأسيس الكيان الصهيوني في فلسطين العربية، تحدياً مصيرياً للعرب والمسلمين كافة، وأحدث انقطاعاً في التواصل الجغرافي العربي واستنزافاً في الموارد الاقتصادية للبلدان العربية، وأصبح الكيان الصهيوني أداة عسكرية في يد الدول الاستعمارية للحيلولة دون وحدة العرب وتطورهم ولإذلالهم وإخضاعهم والسيطرة عليهم وعلى ثرواتهم.

اقترح بن غوريون، أول رئيس وزراء للكيان الصهيوني على الرئيس الأمريكي إيزنهاور بتاريخ 1958/7/24 في رسالة وجهها إليه "إقامة سد منيع ضد المد الناصري (أي التيار القومي) وللوقوف أمام التوسع السوفييتي من (إسرائيل) وتركيا وإيران".

فشلت جميع المساعي الأمريكية والبريطانية في فترة الخمسينيات في إخضاع البلدان العربية للهيمنة الإمبريالية. ففشل حلف السنتو، وحلف بغداد، ومشروع جونسون للتعاون المائي بين الأردن و (إسرائيل)، ومشاريع التوطين، ومبدأ إيزنهاور، نظرية الفراغ للحلول محل فرنسا وبريطانيا في المنطقة.

إن مفهوم العروبة، والأمة العربية، والدولة العربية الواحدة أقدم بكثير من مفهوم الشرق أوسطية. وتعود جذوره إلى أعماق التاريخ في المنطقة.

* * *

التخطيط (الإسرائيلي) للمنطقة

خططت (إسرائيل) والولايات المتحدة لحرب حزيران العدوانية عام 1967، ولأهدافها السياسية والاقتصادية وحاولت الولايات المتحدة دون معاقبة العدو على حربه العدوانية وإجباره على دفع التعويضات طبقاً لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي.

بدأت المخططات (الإسرائيلية) لمستقبل الوطن العربي بالظهور بعد الحرب العدوانية مباشرة، وبعد الاحتلال (الإسرائيلي) للضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان، وتمسك العدو (الإسرائيلي) بالأراضي العربية المحتلة لإجبار العرب على القبول بمخططاته السياسية والاقتصادية.

نظّمتْ (إسرائيل) عقد المؤتمرات الثلاث للمليونيرية اليهود الثلاثة في أعوام 1967و 1968و 1969 لإحكام سيطرتها الاقتصادية على المناطق العربية المحتلة واستغلالها.

وأنشأ المليونير اليهودي روتشيلد معهداً بالقرب من جنيف أطلق عليه اسم "معهد من أجل السلام في الشرق الأوسط" لدراسة احتمالات التعاون الاقتصادي في المنطقة بعد تسوية الصراع والبحث عن وسائل لإقامة علاقات تجارية بين (إسرائيل) والبلدان العربية.

وتأسست في الكيان الصهيوني عام 1968 جمعية "للسلام في الشرق الأوسط", مهمتها وضع الخطط والبرامج والمشاريع لفرض هيمنة (إسرائيل) الاقتصادية على البلدان العربية.

خططت الجمعية (الإسرائيلية) لإقامة سوق شرق أوسطية على غرار السوق الأوروبية المشتركة وبالتنسيق والتعاون معها، وتتألف من عدة سلطات أهمها:

* سلطة نفط الشرق الأوسط.
* سلطة التنمية السياحية.
* سلطة المياه والري.
* سلطة الزراعة والصناعة.
* سلطة تعمير الصحاري.

وحددت الجمعية (الإسرائيلية) بعض السمات الأساسية التي يجب أن تبرز في تطور اقتصاد المنطقة فخصصت كل بلد من بلدان المشرق العربي بالصناعات التي تراها الجمعية، وتنبأت للسياحة بأن تكون من أهم صناعات الشرق الأوسط، بسبب تقارب سكان المنطقة وسرعة المواصلات وزيادة الدخل.

طرح حزب العمل (الإسرائيلي) في نهاية الستينات إقامة اتحاد (إسرائيلي) - فلسطيني أردني على غرار اتحاد بنيلوكس، بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ. وتبنى ياسر عرفات طروحات حزب العمل حول الاتحاد الثلاثي وأوهام مشروع مارشال.

ووضع جاد يعقوبي، وزير المواصلات في حكومة الجنرال إسحق رابين عام 1975م مخططاً سرياً للتعاون الإقليمي في مجال المواصلات بين (إسرائيل) والأردن ومصر، وقدمه للجنرال رابين وجرى بحثه ضمن هيئات حكومية (إسرائيلية)، ويشير جاد يعقوبي في مخططه إلى أن التعاون الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط في مجال المواصلات هو أمر ضروري للطرفين، ويتضمن المخطط آنذاك التعاون بين مطاري إيلات والعقبة وإقامة مطار جديد مشترك في مرحلة لاحقة في الأردن، (لإسرائيل) والأردن ويكون استمراراً للمطار الأردني الحالي، وإقامة محطة مشتركة وبرج مراقبة واحد.

وتضمن مشروع يعقوبي ربط الأردن بميناء حيفا بواسطة سكة حديد قطار الغور, وإيجاد اتصال بري بين الأردن وميناء أسدود، وتطوير شبكة خطوط حديدية بين (إسرائيل) والدول العربية المجاورة، وتحويل (إسرائيل) في نطاق التعاون الإقليمي إلى جسر بري بين مصر ولبنان.

وتضمن المشروع أيضاً تطويراً (إسرائيلياً) أردنياً مشتركاً لإيلات والعقبة في المجال السياحي، وبحرية انتقال السيّاح بين إيلات والعقبة.

ووضع يعقوب ميريدور، وزير الاقتصاد في حكومة مناحيم بيغن بعد شهر واحد من زيارة السادات للقدس عام 1977، مشروعاً للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط وتوطين الفلسطينيين في البلدان العربية.

واشتمل المشروع على تأسيس صندوق مالي قوامه (30) مليار دولار لعشر سنوات من دول النفط العربية وأوربا والولايات المتحدة الأمريكية، وتستفيد منه فقط الدول التي توقّع على اتفاقات سلام مع (إسرائيل)، بينما تحصل (إسرائيل) على حصة الأسد من الصندوق.

تبنّت بعض الأوساط الأمريكية مشروع ميريدور، وتقدّم فرانك شريش، عضو مجلس الشيوخ باقتراح إلى مجلس العلاقات الخارجية والأمن في الكونغرس طالب فيه رئيس الولايات المتحدة بلورة مشروع (مارشال جديد للشرق الأوسط) يؤدي إلى تعاون اقتصادي كامل في الشرق الأوسط مع الذين يعقدون اتفاقات سلام مع (إسرائيل).

اقترح شمعون بيرس خلال زيارته للولايات المتحدة في بداية نيسان 1986م اعتماد مشروع مارشال للشرق الأوسط لتأمين الاستقرار في المنطقة حسب التخطيط والمصالح (الإسرائيلية) على غرار مشروع مارشال لأوربا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك لدمج (إسرائيل) في المنطقة، والهيمنة عليها.

ويهدف بيرس من جراء طرح مشروعه الاستمرار في التسوية التي بدأت في كامب ديفيد بحيث ترتكز على أرضية اقتصادية لحل أزمات (إسرائيل) الاقتصادية وتحقيق الازدهار فيها وخلق مصالح مشتركة مع بعض الأوساط العربية لخدمة المخططات (الإسرائيلية)، ووعدت الولايات المتحدة بدراسة مقترحات بيرس بعناية مع حلفائها.

وقال بيرس قبل مغادرته الولايات المتحدة إنه: "يعتقد بأن القضايا الاقتصادية ستصبح القضايا الرئيسية في الشرق الأوسط، وإذا لم تعالج مثل هذه المشاكل فإننا يجب أن نتوقع عدم الاستقرار وأن يواجه الشرق الأوسط أعظم المشكلات في تاريخه".

وطرح يائير هير شفيلد، رئيس الوفد (الإسرائيلي) في اجتماع بروكسل في أيار 1992، لمجموعة عمل التعاون الاقتصادي الإقليمي في المفاوضات المتعددة الأطراف مخطط حزب العمل (الإسرائيلي) للتعاون الاقتصادي الإقليمي.
وشملت المقترحات آنذاك المشاركة في الموارد الطبيعية والبشرية، وتوسيع أسواق المنطقة، وجذب الاستثمارات من الدول الأجنبية ومن دول النفط العربية ومؤسسات التمويل الدولية، وإقامة صندوق إقليمي للتنمية في الشرق الأوسط.
وأجمل شمعون بيريز موقفه حول التعاون في الشرق الأوسط في المعهد القومي لدراسات الشرق الأوسط وأمام مثقفين مصريين خلال الزيارة التي قام بها إلى القاهرة في تشرين الثاني في 1992 بالعبارات التالية:
"لا ينبغي أن ننظر إلى المفاوضات السياسية بالتركيز في النظر إلى الماضي، يجب أن نضع نهاية للنزاع العربي الإسرائيلي وأن نبني شرق أوسط جديداً.. يجب أن يكون الشرق الأوسط منطقة مفتوحة من ناحية اقتصادية لكل الشعوب التي تقطن فيه.. يمكن أن تنشأ كونفدرالية أردنية ـ فلسطينية، أو كونفدرالية إسرائيلية ـ أردنية ـ فلسطينية، أو حلف بصيغة بنيلوكس".
ويشير الكاتب (الإسرائيلي) أودد بتون إلى فشل الصليبيين في المنطقة ويطرح درساً على (إسرائيل) للاستفادة من هذا الفشل لتجنب المصير الذي حل بالصليبيين، ويتلخص الدرس في ضرورة السيطرة (الإسرائيلية) على المقدرات الاقتصادية العربية.
ويتطرق إلى الموارد النفطية الهائلة في المنطقة وعدم قدرة أصحابها على حمايتها ويقول: "إن هذا الوضع العربي يخلق فرصاً جيدة للسيطرة الإسرائيلية على المنطقة.. تعوّض إسرائيل ما فات عليها من فرص بسبب النظرات السياسية الضيقة والآراء اليهودية المتطرفة، وليس أمامها من مفر غير السيطرة على الموارد العربية إذا ما أرادت الاستمرار في الوجود".
ويتوقع الخبير (الإسرائيلي) موشيه ماندلباوم أن تصبح (إسرائيل) في ظل السلام مركزاً للأموال العربية والتأمين في الشرق الأوسط، ويقول: "وبما أن إسرائيل تتمتع بأفضل الاتصالات في الشرق الأوسط، فمن الممكن جداً أنه مع حلول السلام أن تتحول أموال النفط العربية إلى أسواق إسرائيل المالية، أما بالنسبة للتأمين فإسرائيل تتمتع بمكان عظيم للحصول على القسم الأكبر من السوق العربية".
ويقول الجنرال أمنون شاهاك، الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية ورئيس الأركان الأسبق في مقال له بعنوان (إسرائيل والشرق الأوسط في عام 2000)، نشر في عام 1987 ما يلي:
"ينبغي أن تسعى إسرائيل، خلال السنوات القليلة المقبلة لترسيخ مفهوم انتمائها إلى الواقع الشرق أوسطي".
ويقول الجنرال الوف هارايفن حول اندماج (إسرائيل) في المنطقة: "إذا لم تستطع إسرائيل الاندماج في عالم الغد فإن من المشكوك فيه أن يكتب لها البقاء فترة طويلة" .
إن "الشرق أوسطية" مصطلح صهيوني - استعماري - أوروبي النشأة والأصل، ولخدمة الأهداف الصهيونية والإمبريالية. جاء من أوروبا، فهو خارجي وغريب عن المنطقة، ولا ينسجم مع واقعها الجغرافي وخصائصها البشرية

بل يخدم مصالح القوى التي ابتكرته. وهو يمزق وحدة الوطن العربي الجغرافية والبشرية، وبالتالي يعرقل الوحدة العربية ويقضي على إمكانية تبلور النظام العربي ويطرح بديلاً عنه النظام الشرق أوسطي.

وهو يستثني بعض الدول العربية ويخرجها من النظام المطروح ويضم إليه بعض دول الجوار غير العربية كالحبشة وقبرص والباكستان وأفغانستان.

ويرمي إلى دمج الكيان الصهيوني في المنطقة كمقدمة لتولية القيادة وإعادة رسم خريطة جديدة للمنطقة، لتجزئة الوطن وإضعاف الأمة وإعادة تشكيلها من شعوب وقوميات وأديان وحضارات مختلفة لخدمة مصالح الإمبريالية والصهيونية العالمية ولتسهيل السيطرة على الأرض والثروات العربية والتحكم بصياغة حاضرها ومستقبلها.

* * *

التعاون الإقليمي في مجال المياه والسياحة

تنطلق التصورات (الإسرائيلية) للنظام الإقليمي في الشرق الأوسط من أن (إسرائيل) المركز والقائد للنظام الإقليمي والمستفيد الأول منه، وذلك لكي تحكم سيطرتها على مسارات التطور الاقتصادي والسياسي والأمني فيه. وبالتالي تحقق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي عن المساعدات الأمريكية والألمانية، مما يساعدها في المستقبل على فرض الهيمنة الصهيونية على العالم.

إن النظام الإقليمي المطروح، الذي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة دول الاتحاد الأوروبي على فرضه وتسويقه يتضمن إجراء تغييرات جيوسياسية، بما يخدم تحقيقه، وبعبارة أدق كما يعلن الرئيس الأمريكي بوش إعادة رسم خريطة جديدة للمنطقة العربية وتعيين كرزايات أكثر تبعية من السابقين، وتخليد الوجود العسكري الأمريكي في العراق والخليج لنهب ثرواته النفطية والحيلولة دون مساهمته في دعم النظام العربي.

فمن الممكن فصل العراق عن المشرق العربي ودمجه في إطار منطقة الخليج وبعض دول الجوار وربما بعض الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى. كما يمكن أن تقوم الإمبريالية الأمريكية بفصل السودان والصومال عن الوطن العربي وإقامة نظام إقليمي مع بعض دول الجوار الإفريقي، كما يمكن عزل موريتانيا عن المغرب العربي وإدخالها في تحالف مع دول الجوار كالسنغال. وفي حال نجاح رسم خريطة جديدة للمنطقة التي يتحدث عنها بوش والجنرال كولن باول وخطط ويخطط لها الصهاينة، فإن ذلك سيقود حتماً إلى تجزئة الكيانات الجغرافية والبشرية والسياسية والاقتصادية في الوطن العربي.

وتركز الصهيونية والكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية على نسيان الماضي، وطمس ذاكرة أمتنا التاريخية، وتغيير المناهج الدراسية وكتب الجغرافيا والتاريخ لكي تضع ركائز النظام الإقليمي المطروح.

وتجري حالياً بعد الحرب الأمريكية العدوانية على العراق وتدمير جيشه ومنجزاته وتواجد القوات الأمريكية في العديد من البلدان العربية رسم الخريطة الجديدة للوطن العربي على حساب وحدته واستقلاله وسيادته وثرواته لفرض هيمنة الإمبريالية الأمريكية والصهيونية عليه بمساعدة دول الاتحاد الأوروبي.

وتخدم الاتفاقيات التي وقعتها وسوف توقعها القيادة الفلسطينية مع العدو الصهيوني ومعاهدة وادي عربة واحتلال العراق إلى وضع النواة لإقامة إطار جديد أو خارطة جديدة. فاتفاقيات الإذعان هي العمود الفقري لإقامة النظام الجديد.

ركز الكيان الصهيوني والولايات المتحدة على التعاون الإقليمي الاقتصادي كإجراء مسبق لدفع عملية التسوية وليس نتيجة من نتائجها، أي أن العدو (الإسرائيلي) يريد الأرض والأمن والسلام والتعاون الاقتصادي. ودعمته الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي وأخذوا يربطون التقدم على مسارات التسوية في إطار التعاون الاقتصادي الإقليمي، كخطوة أولية لاندماج الاقتصاد الإقليمي في الاقتصاد العالمي.

وتولي دول الاتحاد الأوروبي اهتماماً كبيراً بالشرق أوسطية والمتوسطية لمجموعة من العوامل يأتي في مقدمتها أهمية النفط العربي والمنطقة اقتصادياً لأوروبا، ولأن التنمية والاستقرار في المنطقة تقودان إلى التخفيف من الهجرة من المنطقة إلى البلدان الأوروبية.

أما فيما يتعلق بالسوق الشرق أوسطية فتجري المحاولات لجعل (إسرائيل) المركز والقائد لها، أي قيادتها للمركز الإقليمي المرتبط مع المركز العالمي في وول ستريت بالولايات المتحدة. وتكون (إسرائيل) أيضاً القاسم المشترك بين الشرق أوسطية والمتوسطية المرتبطة بالمركز الأوروبي. وستكون (إسرائيل) بوابة الاستيراد والتصدير للمنطقة. وبالتالي تتوجه الفوائد والأرباح إلى الاقتصاد (الإسرائيلي) وإلى الشركات الأمريكية والأوروبية على حساب الوطن والمواطن والأمة.

تلعب المياه دوراً مهماً في النظام الأقليمي المطروح، نظراً لأن المصادر الحالية لا تفي بالاحتياجات في المستقبل القريب، مما يزيد من إمكانية انفجار النزاعات حول مصادر المياه في المنطقة وتلعب الهجرة اليهودية المستمرة وسرقة العدو (الإسرائيلي) للمياه الفلسطينية واللبنانية والسورية والتكاثر السكاني وشح المياه دوراً في تأزيم مشكلة المياه في المنطقة.

حوّلت (إسرائيل) مجرى نهر الأردن، وتسرق كميات كبيرة من النهر. وتسرق المياه الجوفية في الضفة الغربية وجنوب لبنان والجولان. واستولت على مياه منطقة الباقورة الأردنية بموافقة أردنية. وبالتالي فإن سرقة (إسرائيل) للمياه العربية ستكون من أحد العوامل لاستمرار النزاع معها في المستقبل. يضاف إلى ذلك أن بعض دول الإقليم يستخدم ورقة المياه في الأنهر الدولية كوسيلة من وسائل الضغط للحصول على مكانة مرموقة في النظام الإقليمي المطروح.

وأدت الأطماع الصهيونية التاريخية في مياه الجولان إلى قيام بريطانيا وفرنسا انتزاع بعض الأراضي والقرى اللبنانية والسورية وضمها إلى فلسطين في اتفاقية عام 1923 التي وقعتها بريطانيا وفرنسا. وكان بن غوريون، مؤسس الكيان الصهيوني يطلق على جبل الشيخ أبو المياه لفلسطين.

وضغطت الحركة الصهيونية على بريطانيا لتعديل حدود سورية ولبنان وفلسطين التي أقرها مؤتمر الحلفاء في سان ريمو في نيسان 1920 وهي: الجليل الأعلى، مرتفعات الجرمق، والمنخفض المائي الذي يضم قسماً من مياه سورية ولبنان.

طرحت تركيا و (إسرائيل) مشروع أنابيب السلام لترسيخ النظام الإقليمي المقترح وإعطاء تركيا دوراً مهماً فيه، وطرح تورجوت أوزال، رئيس وزراء تركيا الأسبق عام 1987، برميل ماء مقابل برميل نفط. ويعتمد مشروع أنابيب السلام على مياه نهري جيحون وسيحون ونقل الفائض من مياههما عن الاستهلاك الداخلي عبر خطين من الأنابيب:

الأول: الخط الغربي: يتجه إلى سورية والأردن و (إسرائيل) والمنطقة الغربية من السعودية.

والثاني: الخط الشرقي: خط أنابيب الخليج ومركزه سورية ويتوزع إلى الكويت والمنطقة الشرقية من السعودية وقطر والبحرين والإمارات العربية وعمان.

وتزيد الكلفة الإجمالية للخطين عن عشرين مليار دولار. ولكن المشروع تأجل بسبب رفض الأطراف العربية بحث التعاون الإقليمي المائي قبل الانسحاب (الإسرائيلي) الشامل من جميع الأراضي العربية المحتلة.

وتولي (إسرائيل) السياحة في النظام الإقليمي المطروح أهمية خاصة، نظراً للأموال الهائلة التي يمكن أن تجنيها من جراء علاقات السياحة بينها وبين العرب.

وتلعب السياحة دوراً هاماً في العلاقات بينها وبين دول المنطقة للأسباب التالية:

* وجود الأماكن المقدسة والمسجد الأقصى في القدس وبيت لحم والناصرة وطبرية، مما يشجع على الحج وعلى السياحة الدينية.

* وجود معالم سياحية جذابة على سواحل البحر الأبيض المتوسط والأحمر والميت وبحيرة طبرية.

* وجود سياحة صيفية وشتوية بسبب المناخ والتضاريس والتركيز على السياحة الطبية.

* توافر المنشآت السياحية ومحلات اللهو والترفيه.

وتتضمن المخططات (الإسرائيلية) للسياحة بناء الفنادق والمعالم السياحية على الحدود مع الدول العربية وإنشاء مشاريع سياحية مشتركة، كالمشروع المسمى "ريفيرا البحر الأحمر" الذي يربط بين ساحل إيلات والعقبة وطابا من جزيرة المرجان عبر طابا، وساحل المرجان في إيلات وصولاً إلى العقبة وحتى السعودية. ويتطلب المشروع التعاون الإقليمي بين (إسرائيل) والأردن ومصر والسعودية. ويتوقع المخططون (الإسرائيليون) الحصول على أموال ضخمة من جراء استقبال السياح العرب وتصدير الخدمات السياحية إلى البلدان العربية.

وتقود السياحة إلى علاقات قوية بين دول المنطقة وشعوبها وكسر الحواجز النفسية المزمنة نتيجة للصراع العربي الصهيوني واغتصاب فلسطين العربية.

وتساهم السياحة في رفع مستوى الحياة وتزيد من عجلة التطور.

وحاول العدو الصهيوني بدعم من الولايات المتحدة وأوروبا إلغاء المقاطعة العربية والهرولة في التطبيع قبل التوصل إلى التسوية. إلا أن الجامعة العربية رفضت الانصياع للمطلب الأمريكي والأوروبي باعتبار أن المقاطعة وسيلة مشروعة تلجأ إليها الدول في علاقاتها الدولية لتحقيق أهدافها ومنها أمريكا.

وأعلنت الجامعة العربية ضرورة ربط تحقيق السلام العادل والشامل بإلغاء المقاطعة. ولكن دول مجلس التعاون الخليجي استجابت للمساعي الأمريكية وألغت المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة بعد اجتماع وزراء خارجيته مع وزير الخارجية الأمريكي وارن كرستوفر في الأول من تشرين الأول 1994.

ويمكن القول إن النظام الإقليمي في الشرق الأوسط يقود إلى سيطرة (إسرائيل) الاقتصادية والعسكرية والسياسية على المنطقة في غياب إستراتيجية عربية واحدة وقوية وقادرة على مواجهة الأخطار التي تمكّن من رسم الخارطة الجديدة للوطن العربي في ظل الأوضاع العربية والإقليمية الدولية الراهنة.

* * *

المساعي الأمريكية لإقامة النظام الشرق أوسطي

ظهرت إبان الحرب العالمية الثانية أهمية ما يسمى بمنطقة الشرق الأوسط الجيوإستراتيجية والنفطية سواء في الحرب أم في السلم، لذلك أخذت الدول الاستعمارية الثلاث بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة بالتعاون مع الصهيونية العالمية وبعض المسؤولين العرب لإخراج النظام الإقليمي الشرق أوسطي إلى حيز الوجود.

وقامت الولايات المتحدة بالدور الأساسي لإرساء معالمه، بالتنسيق والتعاون الكاملين مع بريطانيا وفرنسا. وشرعوا بمساعدة وتقوية الكيان الصهيوني عسكرياً واقتصادياً وسياسياً. فوسّعت الولايات المتحدة مبدأ ترومان عام 1949 ليشمل بموجب النقطة الرابعة فيه تقديم المساعدات الزراعية والمادية إلى بعض دول المنطقة.

واشتركت في توقيع البيان الثلاثي في 25 أيار 1950 الذي يتضمن تعهد الدول الاستعمارية الثلاث المحافظة على أمن الكيان الصهيوني وإقامة العلاقات بينه وبين بعض الدول العربية، ومنع الدول العربية من الحصول على السلاح للدفاع عن بلدانهم.

وحاولت الإدارة الأمريكية أن تقيم قيادة رباعية لمنطقة الشرق الأوسط من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وتركيا ومصر.

وحاولت بعد قيام ثورة 23 تموز في مصر إقامة "الحلف الإسلامي" على اساس ديني من بعض الدول العربية وبعض دول الجوار المسلمة. وسعى ألن دالاس وزير الخارجية الأمريكية في زيارته للمنطقة عام 1953 احتواء الثورة المصرية عن طريق المساعدات الاقتصادية وربط تمويل السد العالي في مصر بإقامة علاقات مع الكيان الصهيوني وقطع العلاقات مع الاتحاد السوفييتي.

وعلى أثر تأميم مصر لشركة قناة السويس أشعلت (إسرائيل) حرب السويس العدوانية بالاشتراك مع بريطانيا وفرنسا عام 1956. وأعلن الرئيس الأمريكي دوايت إيزنهاور ما عرف بمبدأ إيزنهاور أي نظرية الفراغ عام 1957 للحلول محل بريطانيا وفرنسا وتضمن:

* استعداد الولايات المتحدة للتدخل العسكري المباشر لدعم دول المنطقة ضد الخطر الشيوعي (المزعوم).
* تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية وسياسية للدول التي توافق عليه.

وأنزلت قواتها في لبنان، بينما أنزلت بريطانيا قواتها في الأردن عام 1958. ووسع الرئيس إيزنهاور نظرية الفراغ رداً على الوحدة بين سورية ومصر.

ونجحت الولايات المتحدة الأمريكية بإخراج مصر من دائرة الصراع مع العدو الصهيوني بتوقيع أنور السادات لاتفاقيتي كمب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية - (الإسرئيلية). وهكذا تكون إدارة الرئيس كارتر التي أجبرت السادات وأغرته على توقيع الاتفاقيات قد حققت الحلم الذي راود بن غوريون والقادة الصهاينة بإخراج مصر من حظيرة الصراع، للاستفراد بالأطراف العربية الواحد تلو الآخر. وسكتت عن احتلال العدو للشريط الحدودي في جنوب لبنان

وإقامة دويلة العميل سعد حداد عام 1978، والتي قضت عليها المقاومة اللبنانية في أيار 2000 وحررت جنوب لبنان من الاحتلال (الإسرائيلي) البغيض.

وضعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد مخططاً للشرق الأوسط تحت عنوان: "التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط" وكانت الوكالة الأمريكية قد كلفت ثماني عشرة مؤسسة أمريكية حكومية وغير حكومية لوضع هذا المخطط، وتمخض عن التقرير الذي أعلنته الوكالة الأفكار التالية:

* سيكون الدور الأمريكي حاسماً في مجال التعاون الإقليمي، وعلى الولايات المتحدة أن تلعب دور الوسيط.

* تقوم فكرة التعاون الإقليمي على أساس شرق أوسطي وليس على أساس عربي.

* إيجاد مؤسسات جديدة تتجاوز الجامعة العربية، لكي تسمح باستيعاب (إسرائيل) وانخراطها في النظام الإقليمي الجديد.

* إعطاء أهمية لدور الأكاديميين ورجال الأعمال في بداية التعاون الإقليمي وتطويره.

ويعالج المخطط الأمريكي آفاق التعاون بين (إسرائيل) ومصر وسورية والأردن ولبنان والسعودية والضفة الغربية وقطاع غزة، ويتطرق إلى الموارد المشتركة مثل نهر الأردن، والبحر الميت وخليج العقبة، وإلى مشكلة الصحاري والزراعة والتعاون العلمي والتكنولوجي .

ويوصي التقرير الأمريكي في مجال النقل بربط خطوط المواصلات بشكل يعمل على تعزيز التجارة والسياحة، والبحث عن المياه الجوفية في سيناء، وبيع مياه النيل "لإسرائيل"، وتحلية مياه البحر.

ويطالب التقرير بإقامة مشروعات صناعية مشتركة بين (إسرائيل) وجيرانها، ويؤكد على الدور الذي يجب أن تلعبه الولايات المتحدة في المرحلة الأولى من البدء في تنفيذه.

تولي الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً كبيراً للمنطقة العربية لخدمة مصالحها الاقتصادية والهيمنة على النفط العربي والمحافظة على تفوق (إسرائيل) على جميع البلدان العربية، لذا اقترح البرفسور الأمريكي روبرت تاكر أنه "المنع أمريكا من أن تنزف حتى الموت من جراء نفط الشرق الأوسط عليها فرض السيطرة الأمريكية الفعلية على المنطقة الممتدة من الكويت نزولاً على طول الأقليم الساحلي للمملكة العربية السعودية حتى قطر".

ودعا الجنرال الكسندر هيج، وزير الخارجية الأمريكي خلال زيارته لعدة بلدان شرق أوسطية في نيسان 1981، إلى إنشاء حزام أمني في المنطقة يضم عدداً من الدول من باكستان إلى مصر، ويستوعب السعودية و (إسرائيل)، وتحدث هيج عن مخططه للشرق الأوسط أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي عن الحاجة إلى جمع تركيا وباكستان و (إسرائيل) وعدد من الدول العربية في حلف مشترك.

وتعمل الولايات المتحدة لخدمة مصالحها في المنطقة على:

* تأمين السيطرة الأمريكية على منابع النفط وممراته وأمواله عن طريق القواعد العسكرية الدائمة.

* المحافظة على تفوق (إسرائيل) العسكري على جميع البلدان العربية.

* نزع السلاح غير التقليدي من أيدي العرب والحد من التسلح للدول العربية غير الخليجية.

* التوصل إلى تسوية للصراع العربي – (الإسرائيلي).
* إلغاء المقاطعة العربية.
* بيع كميات كبيرة من الأسلحة للدول العربية في الخليج لتحسين وضع الاقتصاد الأمريكي.
* توسيع تواجدها العسكري في المنطقة.
* إقامة النظام الإقليمي والسوق الشرق أوسطية.

وأكد المحلل الأمريكي أنطون لويس: "أن السلام هو الفرصة لبناء إسرائيل أكثر أمناً وازدهاراً، وهذا هو جوهر الموقف الأمريكي لإنقاذ إسرائيل رغم أنفها".

لقد خلقت أزمة الكويت في آب 1990 نزاعاً عربياً - عربياً على حساب صراع المصير والوجود مع العدو الصهيوني. وأدت حرب تحرير الكويت إلى تعزيز وترسيخ وتعاظم الوجود العسكري الأمريكي الدائم في الكويت وقطر والبحرين وزادت من تأثير السياسة الأمريكية في دول الخليج والاعتماد على الولايات المتحدة للمحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة وشملت نتائجها السلبية الجامعة العربية وغياب دورها الفاعل وانتعش نمو وتطور التعاون الإقليمي مع الكيان الصهيوني.

أخذت المخططات (الإسرائيلية) والأمريكية تتحقق بعد حرب الخليج الثانية ونتائجها المدمرة على النظام العربي بانعقاد مؤتمر مدريد في 1991/10/30 وبدء المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف.

وقام التصور الأمريكي للسلام في الشرق الأوسط في الكلمة التي ألقاها الرئيس الأمريكي بوش الأب في افتتاح مؤتمر مدريد على تبني الأفكار (الإسرائيلية) حيث قال عن السلام ما يلي: "فهو ليس إنهاء حالة الحرب في الشرق الأوسط فحسب وإبدالها بحالة عدم اعتداء، إن هذا ليس كافياً ولن يدوم لكننا نسعى للسلام الحقيقي: المعاهدات، الأمن، العلاقات الديبلوماسية، العلاقات الاقتصادية، التجارة، الاستثمار، التبادل الثقافي وحتى السياحة" .

وضعت مجموعة الدراسات الإستراتيجية في معهد واشنطن للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط تقريراً تحت عنوان "مواصلة البحث عن السلام" جاء فيه: "نهاية الحرب الباردة أوجدت فرصة واحدة للسير في اتجاه إقامة تسوية سلمية شاملة بين العرب وإسرائيل، والمصالح الأمريكية لا تزال مرتبطة بشكل حيوي بتلك المنطقة المضطربة، والاتفاقات العربية - الإسرائيلية، يمكن أن تساعد على حماية تلك المصالح وتوسيعها، بجمع إسرائيل وجيرانها العرب والدول العربية في الخليج والمغرب لمناقشة المسائل الإقليمية، وتقدم المفاوضات المتعددة الأطراف فرصة لتطوير الرؤية العامة للسلام وخلق ثقة ملموسة ببناء الإجراءات لتوفير الأمن..".

ويعتقد عدد من الخبراء الأمريكيين أن بعض البلدان العربية تحاول إقامة نوع من العلاقة بينها وبين (إسرائيل) حيث قال الخبير الأمريكي في شؤون الشرق الأوسط، روبرت ستفالو: "إن بعض الدول العربية تريد في هذه المرحلة إدخال إسرائيل كلاعب رئيسي مباشر، وعلى المكشوف في لعبة توازن القوى والخلافات فيما بينها، وإن ما نراه ليس سوى مقدمة لموجة سيشهدها الشرق الأوسط الجديد تتمثل في قيام الدول العربية ببناء تحالفات بمستويات مختلفة بينها وبين

إسرائيل تستخدمها هذه الدول لمساعدتها في صراعاتها وخلافاتها التقليدية والمعاصرة بين بعضها وبعضها الآخر",
ويرجع روبرت ستفالو هذه الظاهرة الجديدة إلى حقيقتين:

الأولى: أن (إسرائيل) هي القوة العسكرية المهيمنة في المنطقة والقادرة على ترجيح ميزان قوى بين دولة عربية ضد أخرى.

الثانية: أن الكثير من الدول العربية تدرك أن مفتاحها إلى واشنطن موجود في أحيان كثيرة في (إسرائيل)، وبالتالي على تلك الدول أن تحسن علاقاتها مع (إسرائيل) ما أمكن لتضمن علاقة سلسة مع واشنطن، القوة العظمى الوحيدة المتبقية في العالم .

ووضع البرفسور الأمريكي برنارد لويس مخططاً للشرق الأوسط نشرته مجلة "فورين افيرز" الأمريكية في خريف 1992 تحت عنوان "إعادة النظر في الشرق الأوسط"، انطلق فيه من التخلي الرسمي عن حلم القومية العربية والمتعلق بالوحدة وبدولة عربية موحدة أو حتى بكتلة سياسية متماسكة. ورسم شرق أوسط جديد تصل حدوده الجغرافية إلى الجمهوريات الإسلامية المستقلة حديثاً، ويقول باحتمال إلغاء دور العرب في التاريخ الجديد للمنطقة لمصلحة قوى إقليمية أخرى وفي طليعتها (إسرائيل) وتركيا.

إن الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط تتماشى جنباً إلى جنب مع الإستراتيجية (الإسرائيلية)، حيث تعتبر الدولتان أن المنطقة مجال حيوي للمصالح الأمريكية و(الإسرائيلية)، وتعملان معاً على تصفية قضية فلسطين على حساب الحقوق الوطنية والقومية والدينية للعرب والمسلمين فيها، وإخضاع الوطن العربي للهيمنتين الأمريكية و(الإسرائيلية).

وقاد اعتماد الإستراتيجيتين على القوة العسكرية إلى حروب (إسرائيل) العدوانية والتوسعية واستغلال نتائج الحروب العدوانية وحرب الخليج الثانية للتحرك نحو التسوية بالشروط (الإسرائيلية) والرعاية الأمريكية لإجبار العرب على القبول بالأساطير والخرافات والمزاعم والأكاذيب الصهيونية.

وتبنت الولايات المتحدة الموقف (الإسرائيلي) من النظام الإقليمي الجديد والسوق الشرق أوسطية والبدء في التعاون الإقليمي قبل التوصل إلى تسوية سياسية وحتى عدم ربط ذلك بالتقدم في المفاوضات الثنائية. وصدر في حزيران 1993 تقرير مجموعة هارفارد (الإسرائيلية) - الفلسطينية - الأردنية تحت عنوان: "ضمان السلام في الشرق الأوسط، مشروع حول اقتصاد الفترة الانتقالية".

وينطلق التقرير من التركيز على العلاقات الاقتصادية بين سلطة الحكم الذاتي (المفترضة) وبين (إسرائيل) والأردن، وإقامة منطقة حرة بين الأطراف، ومشروعات إقليمية لدمج الاقتصادات الثلاثة.

ويتضمن التقرير انضمام مصر وسورية ولبنان إلى منطقة التجارة الحرة، وأجمع على نقطتين هما:

الأولى: حرية انتقال السلع والتبادل الحر.

والثانية: هيمنة اقتصاد السوق على اقتصادات الأطراف الثلاثة.

ويأخذ التقرير مصالح (إسرائيل) بعين الاعتبار، ويدعو إلى إنشاء بنك إقليمي باسم "بنك الشرق الأوسط للتعاون والتنمية".

وقد تبنى الرئيس الأمريكي بوش الأب في خطبته الافتتاحية في مؤتمر مدريد المخطط (الإسرائيلي) للتسوية والمفهوم (الإسرائيلي) للسلام. وأجبرت الولايات المتحدة الدول العربية على الدخول، في المفاوضات المتعددة الأطراف وعقد القمم والمؤتمرات الاقتصادية وإلغاء المقاطعة العربية من الدرجتين الثانية والثالثة. فالولايات المتحدة واليهودية العالمية تعملان على دمج المنطقة العربية في الكيان الصهيوني، وليس دمج الكيان الصهيوني بالمنطقة لتثبيته ككيان استيطاني كولونيالي، وعنصري على حساب الأرض والحقوق الوطنية، والقومية والدينية للعرب والمسلمين، وجعله المركز والقائد المهيمن على المنطقة، لنهب مواردها وثرواتها، والمحافظة على تجزئتها وتخلفها واستمرار تبعيتها للإمبريالية والصهيونية، فالشرق أوسطية ليست مدخلاً للسلام والاستقرار والازدهار والبحبوحة الاقتصادية وإنما تكريس للاغتصاب والاستيطان، يفرضها القوي المنتصر على المهزوم بتسويق أمريكي، وتهديدات "إسرائيلية" بشن الحرب على سورية ولبنان واعتداءات مستمرة على الشعبين الفلسطيني واللبناني.

تبنت الولايات المتحدة المخططات والمشاريع (الإسرائيلية) لمستقبل المنطقة العربية ودمجتها في إستراتيجيتها الكونية، وعملت ولا تزال تعمل على خدمة مصالحها في المنطقة عن طريق (إسرائيل) كأداة عسكرية والمحافظة على تفوقها العسكري، وتأمين السيطرة على منابع النفط وممراته وأسعاره وأمواله، والعمل على التوصل إلى تسوية للصراع العربي - الصهيوني، وإقامة النظام الإقليمي الجديد والسوق الشرق أوسطية.

* * *

بيرس والنظام الإقليمي الشرق أوسطي

يقوم التصور (الإسرائيلي) للنظام الإقليمي الشرق أوسطي على القيام بدور مركزي قائد فيه وممارسة الدور المسيطر في الميادين الاقتصادية والسياسية والعسكرية، والقضاء الكلي على المقاطعة العربية، وإنهاء عزلة الكيان الصهيوني في المنطقة الناتجة عن المقاطعة ومعارضة التطبيع.

ويخطط الكيان الصهيوني للتغلغل في نسيج جميع البلدان العربية والعبور منها إلى دول الجوار لحل جميع أزماته الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والنفسية، لزيادة الهجرة والوصول إلى إقامة (إسرائيل) العظمى. وبالتالي يشكل النظام الإقليمي للشرق الأوسط الجديد الإطار لفرص الهيمنة الأمريكية والصهيونية على الوطن العربي وإنهاء الصراع العربي - الصهيوني والقضاء على رواسبه النفسية والسياسية والاجتماعية. وهكذا تتخلّص (إسرائيل) من معظم أزماتها المزمنة وتحقق الاستقلال الاقتصادي والتحرر من المساعدات الأمريكية والأوروبية، وتتحول من دور الوكيل الاستعماري إلى دور الشريك في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية في المنطقة.

وضع شمعون بيرس مخططات حزب العمل "الشرق أوسطية" في كتاب صدر في نهاية عام 1993 بالإنكليزية تحت عنوان "الشرق الأوسط الجديد" وطالب بنسيان الماضي، ووضع نهاية للصراع العربي (الإسرائيلي)، وبناء شرق أوسط جديد وسوق شرق أوسطية، وإنشاء كونفدرالية (إسرائيلية) - أردنية - فلسطينية.

ويتكون الكتاب من أربعة عشر فصلاً بألفاظ وعبارات وكلمات مخادعة عن السلام والمصالح المشتركة لتسويق المطامع والمخططات (الإسرائيلية) في الوطن العربي وفرض هيمنة (إسرائيل) الاقتصادية عليه ويتألف المشروع من شقين:

الأول اقتصادي والثاني أمني.

ويهدف الاقتصادي إلى دعم العامل الأمني عبر تشابك المصالح، ويهدف الأمني إلى المحافظة على تفوق (إسرائيل) العسكري.

يتحدث بيريس في الفصل الأول عن فجر السلام الذي بزغ في أوسلو ويقول:

"فرحتي في أوسلو كانت مزدوجة، فقد تصادف تلك الليلة أيضاً عيد ميلادي السبعين، وقتها قال لي أبو علاء، وهو يبتسم بجدارة: الاتفاقية هي هديتنا لك في عيد ميلادك، قلت في نفسي يا لها من هدية، هدية متميزة وغير متوقعة بل من المستحيل تقييمها".

ويؤكد بيريس أن (إسرائيل) حصلت في اتفاق أوسلو على تنازلات أمنية، وأبقت قضية القدس و (المستوطنات) خارج بنود اتفاق الحكم الذاتي المحدود.

ويتحدث الفصل الثاني من الكتاب عن ازدياد التهديد الأصولي خطورة في الفترة الأخيرة بامتلاك إيران القدرة النووية ويقول: ".. وخطورة وجود سلاح نووي في أيدي متعصبين دينيين لا يشكل خطورة على جيرانهم فحسب بل إنها تمتد

لتشمل العالم بأسره، إن الخلط القاتل بين الأصولية الدينية والصواريخ والأسلحة غير التقليدية إنما يهدد السلام العالمي".

ومن المعروف أن (إسرائيل) لا تمتلك أسلحة الدمار الشامل النووية فحسب وإنما أيضاً الكيماوية والبيولوجية، وتمتلك أكثر من 200 رأس نووي، وترفض إخضاع منشآتها النووية لأي تفتيش أو رقابة دولية، وترفض وضعها تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما ترفض التوقيع على اتفاقية حظر انتشار السلاح النووي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهي مدججة بالسلاح التقليدي وغير التقليدي، وتشعل الحروب العدوانية وتحتل الأراضي العربية وتمارس الاحتلال والضم والتهويد، والاستيطان والعنصرية والإرهاب كسياسية رسمية.

ويتناول بيرس في الفصل الرابع النظام الإقليمي ويريد من السلام بين (إسرائيل) والعرب أن يخلق البيئة الملائمة لإعادة تنظيم مؤسسات الشرق الأوسط بصورة أساسية ويقول: "هدفنا النهائي هو خلق أسرة إقليمية من الأمم، ذات سوق مشتركة، وهيئات مركزية مختارة، على غرار الجماعة الأوروبية، وأن الحاجة إلى هذا الإطار الإقليمي تقوم على أربعة عوامل جوهرية:

1- الاستقرار السياسي: إن الأصولية تشق طريقها سريعاً وعميقاً في كل بلد عربي في الشرق الأوسط مهددة بذلك السلام الإقليمي، ناهيك عن استقرار حكومات بعينها..

2- الاقتصاد: إن إنشاء منظمة تعاون إقليمية تتحرك على قاعدة فوق قومية هي الرد بل الرد الوحيد على الأصولية.

3- الأمن القومي: إن السبيل الوحيد لضمان مستوى معقول من الأمن القومي في هذا العصر، عصر الصواريخ أرض - أرض والقدرات النووية، هو إقامة نظام إقليمي للرقابة والرصد..

4- إشاعة الديموقراطية: وليست الديموقراطية مجرد عملية تضمن الحرية الشخصية والمدنية، بل هي أيضاً هيئة رقابية تحرص على السلام وتعمل على تبديد العوامل الكامنة وراء التحريض الأصولي .

ويتناول بيريس في الفصل السابع موضوع مصادر الاستثمار والتمويل والحاجة إلى استثمارات دولية كبيرة لإقامة الشرق الأوسط الجديد، ويعترف أن السبب الرئيسي في توجهه الجديد هو الصعوبات الاقتصادية التي تعانيها الولايات المتحدة، مما يقلل من إمكانياتها في تقديم المساعدات المالية (لإسرائيل) ويقول: "تواجه الولايات المتحدة الآن متاعب اقتصادية جمة، الأمر الذي يجعل قابليتها لتقديم العون المالي المباشر تتناقص بصورة واضحة، وإنها لم تعد قادرة على الإسهام مالياً".

ويؤكد بيريس أن أمريكا لم تعد قادرة على الاستمرار في تقديم المساعدات المالية الضخمة (لإسرائيل) ويضرب على وتر المصالح الأمريكية والأوروبية في المنطقة ويشجعهم على الاهتمام فيها لخدمة مصالحهم الاقتصادية والسياسية ويقول إن للأمم المتقدمة في العالم مصالح سياسية واقتصادية كبيرة في الشرق الأوسط وإن للسوق الأوروبية مصالح قديمة في المنطقة. ويتناول حديثه مع المستشار الألماني هيلموت كول السابق حيث اقترح عليه تقليص البطالة الألمانية عن طريق إيجاد تنمية أسواق جديدة في الشرق الأوسط، وبالتالي تساهم ألمانيا مع أوروبا في حل مشكلاتها الخاصة وتساعد الشرق الأوسط الجديد.

وطالب بإقامة بنك في الشرق الأوسط يديره أشخاص من المنطقة، وتطرق إلى رأس مال البنك وقال: "يمكن تقسيم رأس المال إلا ثلاث فئات: الأولى أموال سيتم جمعها من المنطقة نفسها, والفئة الثانية من رأس المال ستكون من مساهمة الشركات الدولية الكبيرة. والفئة الثالثة هي المعونة المباشرة التي يمكن أن تأخذ طريقها إلى السكان المعوزين، مثل أهالي قطاع غزة".

ويقصد بذلك من أموال دول النفط وأموال من تخصيص نفقات التسلح ومصادر خارجية.

ويتناول في الفصل الثامن تحت عنوان الحزام الأخضر المشروعات التي يجري تخطيطها في (إسرائيل) للزراعة الصحراوية وتطوير تكنولوجيا الزراعة وتحلية المياه ومقاومة التصحر وتربية الحيوانات ويقول: "ألسنا بحاجة إلى الانتظار إلى أن يحل السلام رسمياً، من أجل الشروع في شراكتنا التكنولوجية. نحن نقوم فعلاً بإدارة مشاريع تعاونية مع الأقطار الصديقة التي لنا علاقات ديبلوماسية كاملة معها، مثل مصر". ويمضي ويقول "إن العمل من أجل صبغ الشرق الأوسط باللون الأخضر، هو الوسيلة لضمان الغذاء الكافي، الهواء النقي، بيئة منصفة متحررة من الخوف والقمع".

ويحدد في الفصل التاسع تحت عنوان المياه أربعة عوامل لافتقار المنطقة إلى المياه وهي "الظواهر الطبيعية, والزيادة السريعة في عدد السكان، والاستغلال الخاطئ, والسياسة التي تفتقر إلى الترشيد المطلوب"، ويتحدث عن كيف أن المياه كانت سبباً لنشوب العديد من الحروب.

والمياه في الشرق الأوسط هي ملك للمنطقة، ولعل المياه أكثر من أي قضية أخرى تعتبر دليلاً على مدى الحاجة لإقامة نظام إقليمي. ويتطرق إلى مشروع المياه التركي وتحلية المياه.

ويتناول في الفصل العاشر "البنية التحتية للنقل والمواصلات" ويقول: "إن بناء الطرق، وتمديد خطوط السكك الحديدية وتحديد المسارات الجوية وربط شبكات النقل وتحديث وسائل الاتصالات وتوفير النفط والماء في كل مكان وإنتاج البضائع والخدمات عن طريق الكمبيوتر، سوف يفتح حياة جديدة في الشرق الأوسط".

ويتطرق إلى خط سكة حديد الحجاز وشحن البضائع من ميناء حيفا إلى الأردن وسوريا، وبناء ثلاث شبكات من الطرق السريعة وإحداها تخترق الشرق الأوسط من شمال إفريقيا إلى أوروبا، وإقامة مناطق تجارية حرة بمحاذاة موانئ البحر المتوسط والبحر الميت، وقناة البحرين من البحر الأحمر إلى البحر الميت.

ويتطرق في الفصل الحادي عشر إلى تطوير السياحة، ويقول إن فتح الحدود وحده سيساعد في إحياء النشاط السياحي بين دول الشرق الأوسط، وقد يكون المكسب الرئيسي في تعاظم عدد السياح الأجانب.

ويركز على الأموال الهائلة التي يمكن الحصول عليها من جراء تطوير السياحة الإقليمية.

ويتناول في الفصل الثاني عشر موضوع الكونفدرالية الفلسطينية - الأردنية، وترتيب إقامة اتحاد أردني - فلسطيني (إسرائيلي)، وإبقاء القدس تحت السيطرة (الإسرائيلية).

ويتناول في الفصل الرابع عشر والأخير مشكلة اللاجئين ويرفض حقهم في العودة إلى وطنهم فلسطين لأن العودة برأيه: "ستمسح الوجه القومي لدولة إسرائيل محولة الأغلبية اليهودية إلى أقلية، وبالتالي فليست هناك أية فرصة لقبولها سواء الآن، أم في المستقبل".

وعند تحليل نتائج القمم الاقتصادية واتفاقات أوسلو. ووادي عربة يظهر بجلاء أن تحقيق الأهداف والمخططات التي وضعها بيرس في كتابه: "الشرق الأوسط الجديد" قد أخذت طريقها إلى التنفيذ في بعض البلدان العربية.

ويريد بيرس تحقيق (إسرائيل) العظمى الاقتصادية بدلاً من (إسرائيل) الكبرى الجغرافية فيقول: "إن إسرائيل تواجه خياراً حاداً بين أن تكون إسرائيل الكبرى اعتماداً على عدد الفلسطينيين الذين تحكمهم، أو أن تكون إسرائيل الكبرى اعتماداً على حجم السوق التي تحت تصرفها".

ويمضي بيريس معلناً بصراحة وقحة قائلاً: "أنا أقول إنه لن يكون هناك أي حل دائم إذا لم يصبح هناك شرق أوسط جديد لقد أدركنا أنه لا قيمة للاستقلال السياسي بدون أسس اقتصادية قوية".

لقد قدم بيرس في كتابه مشروعاً استعمارياً جديداً للمنطقة العربية ولكن بأسلوب جديد ولباس جديد مخادع يخفي خطورة الأفكار والمخططات والعبارات الواردة فيه.

إن التخطيط الذكي والعبارات المغرية والخلابة لا يمكن لها أن تحجب حقيقة أن بيرس وحكام (إسرائيل) هم أعداء العروبة والإسلام، وهم الذين أفشلوا التقدم والازهار في البلدان العربية وعرقلوا وحدتها وتطورها وتقدمها، ويعملون اليوم لإخضاع الاقتصادات العربية لهيمنة (إسرائيل).

يعتمد بيرس في كتابه على ببعض عبارات وأساليب بارعة في التكتيك، لإبعاد أنظار العرب عن مخاطر النظام الجديد الذي يطرحه، وللتغرير ببعض الأوساط العربية وتضليلها، ويهدم بأساليب خبيثة فكرة العروبة والإسلام والوحدة العربية ويستعدي العالم على العرب وعلى فئات واسعة من مواطنيهم، ويعمل للحط من التراث الفكري والثقافي للأمة العربية وتسخيف المبادئ والأهداف التي أجمعت عليها الأمة، وتشويه أمانيها وآمالها وأحلامها وعاداتها وتقاليدها، وتدمير كل صلة بين الماضي والحاضر، والهزء بالوطن والنضال والعدالة والحقوق والتاريخ والجغرافيا والمقدسات، وجعل اللاوطنية بضاعة سهلة التناول للأطفال والشباب للقضاء على نقاء الأمة وتراثها، ونشر التفسخ وكراهية العروبة والإسلام لأن حكام (إسرائيل) يعرفون أن الأمة العربية المتمسكة بتراثها ودينها بعقلانية وإيمان لا يمكن لها أن تستسلم وتسلم القيادة في المنطقة (للإسرائيليين) الغرباء عن المنطقة، والدخلاء عليها والمغتصبين لفلسطين العربية والمقدسات الإسلامية والمسيحية، ولذلك يشن بيرس حملته على الدين الإسلامي تحت شعار التطرف والأصولية.

ويسوّق بيريس مشروعه للدول الغربية بالقول إنه يهدف إلى تعزيز استقرار سوق النفط العالمية، أي العمل على ضمان هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النفط العربي.

ويقترح تطبيق نظام الشرق الأوسط الجديد على مرحلتين الأولى تتضمن إقامة مشاريع مشتركة في مجال الطاقة والسياحة والمواصلات والمياه بين بعض بلدان المنطقة ومنها تركيا. ويعتبر اتفاق الإذعان في أوسلو ووادي عربة بداية تطبيق مشروع الشرق الأوسط الجديد.

وتتضمن المرحلة الثانية من مشروعه إقامة سوق مشتركة ومؤسسات مركزية على غرار السوق الأوروبية المشتركة.
وأكد يوسي بيلين، أحد القادة البارزين في حزب العمل (الإسرائيلي) أمام مجموعة من المستثمرين البريطانيين في أيار عام 1994، العمل من أجل إقامة السوق الشرق أوسطية وقال: "قد نشهد خلال الأعوام الخمسة المقبلة تشييد بنية تحتية مشتركة في الشرق الأوسط تشمل إضافة إلى إسرائيل كلاً من فلسطين، ومصر، والأردن، وسورية، ولبنان، وإذا تم ذلك، فإننا سندرس إمكان إقامة سوق مشتركة في الأعوام العشرة التالية".
إن الكيان الصهيوني يهدف من النظام الشرق أوسطي الجديد والسوق الشرق أوسطية تكريس الهيمنة (الإسرائيلية) على البلدان العربية، في ظل اختلال موازين القوى والدعم الأمريكي المطلق له، ولممارساته العدوانية والعنصرية والإرهابية والاستيطانية.

* * *

مخاطر الشرق أوسطية

عملت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي والكيان الصهيوني على تسخير مؤتمر مدريد الذي عقد في 30 تشرين الأول 1991 لصياغة وبلورة النظام الأقليمي الجديد في الشرق الأوسط. وحاولت إضعاف الموقف التفاوضي لسورية ولبنان بالبدء في المفاوضات المتعددة الأطراف التي عقدت في موسكو في 28 كانون الثاني 1992 للتوصل إلى تطبيع العلاقات قبل التوصل إلى السلام الشامل على جميع المسارات.

واستجاب الطرف الفلسطيني وانفرد بتوقيع اتفاق أوسلو، اتفاق غزة - أريحا في 13 أيلول 1993، وانفرد الأردن أيضاً بتوقيع إعلان المبادئ في 25 تموز 1994 ومعاهدة وادي عربة في 26 تشرين أول 1994.

واتفق المغرب وتونس على إقامة علاقات رسمية مع الكيان الصهيوني وفتح مكاتب الاتصال في شهري أيلول وتشرين الأول 1994.

وألغى مجلس التعاون الخليجي في 30 أيلول 1994 المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة مع العدو الصهيوني. وساعدت هذه الخطوات التي اتخذتها الأطراف العربية على فتح الآفاق لإقامة النظام الإقليمي الجديد. وصاحب هذه الخطوات الرسمية بروز تيار سياسي يعمل على تسويق فكرة الشرق أوسطية، لإيجاد المناخ الملائم كي تتقبله الأوساط الشعبية العربية ومن أبرز أقطابه المفكر اليساري لطفي الخولي.

وقامت مراكز البحث ودوائر صنع القرار في الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بوضع المخططات لإخراج النظام الإقليمي الجديد إلى حيز الواقع، انطلاقاً من أن تنامي المصالح الاقتصادية والعلاقات التجارية بين الأطراف المتنازعة يبعد أسباب النزاع والحروب، ويقود إلى اللجوء إلى الوسائل السياسية لحل الخلافات. وتهدف جميع المخططات إلى تأمين هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النفط العربي وفرض الهيمنة الصهيونية على البلدان العربية.

حدد الرئيس الأمريكي جورج بوش في كلمته الافتتاحية في مؤتمر مدريد أن جوهر السياسة الأمريكية لا تقتصر على حل النزاع العربي – (الإسرائيلي) بل تهيئة الأجواء أيضاً لإقامة النظام الإقليمي الشرق أوسطي.

وتتطابق التصورات والمواقف الأمريكية والأوروبية مع (الإسرائيلية) في استغلال الثروات العربية والهيمنة على الوطن العربي وتصفية قضية فلسطين ومحاربة العروبة والإسلام.

وتطابقت المخططات الأمريكية والبريطانية والصهيونية في العمل المشترك لتفتيت الوطن العربي واحتلاله واستغلال ثرواته والقضاء على الحكومات والأحزاب القومية والمشروع القومي والنظام العربي واحتلال العراق وتدمير جيشه ومنجزاته ونهب نفطه وثرواته.

ويؤمن الكتاب (الإسرائيليون) "أن ملاءمة الإيديولوجيات القومية سيتم بواسطة الاندماج في نظم فوق قومية، وأن النظم فوق القومية ستلغي الوزن الخاص لعناصر تاريخية في النزاعات بين الشعوب، حتى النزاع العربي - الإسرائيلي سيجد حله في إطار مجموعة الشرق الأوسط".

وبالتالي التوصل إلى حل لقضية فلسطين ينسجم مع المصالح والأهداف والمخططات (الإسرائيلية).

وتعتبر (إسرائيل) نفسها جسراً للحضارة الغربية والنفوذ الغربي في مواجهة "البربرية الآسيوية" التي تحدث عنها تيودور هرتسل في كتابه "دولة اليهود" في التصادم مع العروبة والإسلام، مما يظهر أن الكيان الصهيوني لا يريد الاندماج في المنطقة بل يعمل على التوسع والاستيطان والهيمنة.

وما التعاون الاقتصادي الإقليمي إلا واجهة لتحقيق هذه الهيمنة، والشرق أوسطية ليست تكتلاً اقتصادياً يقوم على المنافع المتبادلة لبلدان المنطقة، وإنما هي نتائج اتفاقات الإذعان واستغلال الاحتلال غير الشرعي للأراضي العربية المحتلة واستبدال (إسرائيل) الكبرى والتوارتية بـ (إسرائيل) العظمى الاقتصادية وكسر الإرادات العربية.

ويتطلب تحقيق الشرق أوسطية تخلي الشعب العربي عن أرضه وثرواته وحقوقه ونسيان اغتصاب اليهود للأرض والثروات العربية ونسيان الحروب العدوانية والمجازر الجماعية وتدمير المنجزات الاقتصادية. وتخدم الشرق أوسطية تغطية أهداف العدو (الإسرائيلي) الاستعمارية والاستيطانية بشعارات "السلام والتعاون"، التي تعريها وتفضحها الممارسات والوقائع اليومية للعدو الصهيوني.

ويرمي الصهاينة من جراء الشرق أوسطية الهيمنة على الاقتصادات العربية، وحل أزمات (إسرائيل) الاقتصادية وتهميش دور العرب ودور مصر في التاريخ المعاصر وتولي قيادة المنطقة والمساومة عليها مع التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم. فالشرق أوسطية هي المشروع الصهيوني للهيمنة الإقليمية على الوطن العربي وهيمنة اليهودية العالمية على العالم، وجزء لا يتجزأ من الإستراتيجية الكونية الشاملة للولايات المتحدة، وبالتالي يصعد دور (إسرائيل) من القاعدة الإمبريالية والوكيل الإمبريالي إلى دور الشريك للمحافظة على المصالح الاقتصادية والأمنية للطرفين, وتكليف (إسرائيل) بمهمة عسكرية واقتصادية لاستغلال ثروات المنطقة والمحافظة على تبعية العرب لها وللولايات المتحدة الأمريكية.

إن الشرق أوسطية تجسيد للمخططات الصهيونية لمستقبل المنطقة العربية في مرحلة السلم (الإسرائيلي)، وهي مشروع صهيوني ساهمت في التخطيط له وإرساء دعائمه جميع الحكومات (الإسرائيلية) المتعاقبة، العمالية منها والليكودية، ويحول (إسرائيل) إلى دولة عظمى.

وترمي (إسرائيل) من خلاله إلى النجاح في تسويق النفط والغاز العربيين ونقل النفط من الخليج والعراق إلى أوروبا، فالشرق أوسطية تهدف إلى سلب الخيرات العربية، والتحكم في تطور الأقطار العربية، والحيلولة دون إقامة صناعات وطنية متطورة.

إن (إسرائيل) هي التي عرقلت التطور والتقدم والازدهار في البلدان العربية منذ تأسيسها وحتى اليوم، والأحداث اليومية في الضفة والقطاع وفي لبنان أمثلة واضحة على ذلك.

وتسعى من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف والقمم الاقتصادية إلى إقامة علاقات اقتصادية تساعدها في فرض مخططاتها في المرحلة النهائية من المفاوضات لزيادة الأوراق التي في يديها بالإضافة إلى الأراضي المحتلة لممارسة المزيد من الابتزاز على الأطراف العربية لتحقيق المزيد من التنازلات العربية وتضخيم المكاسب (الإسرائيلية).

وتقترح من خلال الشرق أوسطية إقامة مشاريع إقليمية مشتركة تقوم الأطراف الأخرى بتمويلها على أن يكون المركز والإدارة والتقنية (إسرائيلية)، وبالتالي السيطرة على التعاون الاقتصادي وتسخيره لمصلحتها ومصلحة يهود العالم دون أن تدفع فلساً واحداً، بل تطالب دول النفط العربية، أن تخصص 1% من دخل النفط للتنمية الإقليمية وتطالب بضرورة تحديد النسل في البلدان العربية، بينما تستقبل يومياً مهاجرين يهود من مختلف أصقاع العالم.

وتعود فكرة المفاوضات الثنائية المباشرة والمتعددة الأطراف إلى حكومات العمل والليكود، بينما تعود فكرة اللقاءات والتحالفات الثقافية كلقاء غرناطه وتحالف كوبنهاغن والقمم الاقتصادية والأمنية إلى حزب العمل، وتحديداً إلى بيرس ورابين، وسوقتها الولايات المتحدة. وحملت العديد من الدول العربية والأوروبية على تبنيها والاشتراك فيها.

ويتضمن المخطط (الإسرائيلي) لإقامة النظام الشرق أوسطي عقد القمم والمؤتمرات الاقتصادية والأمنية وتولت الولايات المتحدة إخراجها إلى حيز الوجود.

إن الشرق أوسطية فكرة صهيونية المنشأ، "إسرائيلية التخطيط والتنظيم، ولمصلحة إسرائيل" ويهود العالم أولاً، والولايات المتحدة الأمريكية ثانياً، والدول الأوروبية ثالثاً، وعلى حساب الوطن والمواطن العربي، وقد تبنتها الولايات المتحدة وسوقتها للدول الأوروبية، وحملت الدول العربية على الموافقة عليها، والانخراط فيها.

وترمي (إسرائيل) من جرائها إلى إلغاء الهوية العربية والمشروع القومي، والتكامل الاقتصادي العربي وحل أزماتها الاقتصادية على حساب الثروات العربية. ويكمن الخطر الاقتصادي فيها بالتدمير السرطاني للنسيج الوطني والقومي للاقتصادات العربية كما يكمن خطرها السياسي بتدمير مؤسسات العمل العربي المشترك، وإقامة مؤسسات شرق أوسطية ذات أهداف وأولويات تخدم الهيمنة (الإسرائيلية).

وتهدف المشاريع الإقليمية إلى تجاوز (إسرائيل) لأزماتها الاقتصادية. المزمنة والتخلص من العجز في الميزان التجاري، وجني الأرباح الهائلة.

وتنبع خطورة الشرق أوسطية من غياب المشروع العربي البديل والدعم الأمريكي والأوروبي غير المحدود (لإسرائيل) وإقامة محور ثلاثي: (إسرائيلي) - فلسطيني - أردني وتم إقامة آليات دائمة وهي:

1- بنك التنمية الإقليمي، ومقره القاهرة.

2- مجلس السياحة الإقليمي ومقره تونس.

3- المجلس الإقليمي لرجال الأعمال.

4- السكرتارية التنفيذية ومقرها عمان.

5- الأمانة العامة ومقرها الرباط.

* * *

مخاطر القمم والمؤتمرات الاقتصادية

نظم مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي في نيويورك، والمنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) في سويسرا عقد القمم المؤتمرات الاقتصادية.

وتقف المخابرات المركزية وراء مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي كما أنها هي التي أنشأت عام 1950 المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس.

اشتركت في الإعداد للقمم والمؤتمرات الاقتصادية مجموعة من المؤسسات الأمريكية والأوروبية و(الإسرائيلية)، ومنها مؤسسة المبادرة من أجل السلام والتعاون في الشرق الأوسط ومقرها في إيرلندا، ويطلق عليها اسم جماعة الوشاح الأزرق، وأنشأتها المخابرات المركزية في أيار 1993، وساهم البنك الدولي، وغرفة التجارة العربية - الألمانية، وبنك ليومي (الإسرائيلي) في الإعداد لها، لإخراج الشرق الأوسط الجديد إلى حيز الواقع.

مارست الولايات المتحدة ولا تزال تمارس حملات الإغراء والترهيب والضغط على الأطراف العربية لحملها على قبول المخططات والمشاريع (الإسرائيلية) دون الأخذ بعين الاعتبار المصالح والحقوق والمواقف العربية.

عقدت الولايات المتحدة القمم والمؤتمرات الاقتصادية بعد أن أخذت (إسرائيل) كل ما أرادته منها ومن الأمم المتحدة (كإلغاء القرار 3379 الذي يساوي الصهيونية بالعنصرية) وأوروبا وياسر عرفات وبعض الدول العربية وقبل أن تتعهد بالانسحاب الشامل من الأراضي العربية المحتلة عام 67.

ووضعت القمم والمؤتمرات الاقتصادية الأسس والآليات لإقامة سوق (إسرائيل العظمى) على أن تكون سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني والأردن و(إسرائيل) نواتها.

ذهب العرب إلى القمم الاقتصادية التي قاطعتها سورية ولبنان وهم في حالة كبيرة من التمزق والضياع فاستغلت الولايات المتحدة هذه الأوضاع وحملتهم على الهرولة باتجاه العدو (الإسرائيلي).

وكان الحضور الأمريكي والأوروبي الكبير في القمم الاقتصادية يهدف إلى إضفاء الشرعية على هيمنة (إسرائيل) على الاقتصادات العربية، وكانت القمم الاقتصادية خطوات عملية لإنشاء النظام الإقليمي الجديد والسوق الشرق أوسطية وله دلالتان:

الدلالة الأولى: أن الشرق الأوسط الجديد ما هو إلا ستار لدمج (إسرائيل) في المنطقة وتوليها دور المركز والقائد.

الدلالة الثانية: أن المحرك الرئيسي للنظام الشرق أوسطي هو محرك أمريكي من خارج المنطقة، ولولا تبني الولايات المتحدة له وحماسها لتحقيقه لما خرج إلى حيز الوجود.

لقد كانت قمة الدار البيضاء الاقتصادية هي القمة الأولى من نوعها في تاريخ المنطقة والصراع العربي الصهيوني. وكان الهدف المعلن من عقدها هو إيجاد آلية دائمة للتعاون الاقتصادي بين (إسرائيل) والدول العربية، وإلغاء المقاطعة العربية وتطبيع العلاقات.

أما الدور غير المعلن فهو إعطاء (إسرائيل) دوراً متميزاً ومحورياً في علاقاتها مع البلدان العربية وتحويلها إلى المركز والقائد وبوابة الاستيراد والتصدير من وإلى البلدان العربية، وخزان لتجميع النفط والغاز العربي وأهم عقدة مواصلات، وجعل التعاون الإقليمي بديلاً عن التعاون العربي، والسوق الشرق أوسطية بديلاً عن السوق العربية المشتركة.

ووصلت الوقاحة بالجنرال رابين حداً طالب فيه الدول العربية أن تترك (إسرائيل) تقودها (50) عاماً بدلاً من مصر التي قادتها (50) عاماً إلى الخوف والتخلف، وطالب دول النفط العربية بأن تدفع دولاراً عن كل برميل نفط تبيعه إلى صالح صندوق التنمية في الشرق الأوسط.

وأكد الجنرال رابين من على منصة قمة الدار البيضاء، وأمام الملك الحسن، رئيس لجنة إنقاذ القدس: "بأن القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لإسرائيل".

وأسفرت قمة الدار البيضاء عن نتائج هامة (لإسرائيل): منها الاعتراف بدورها الإقليمي بالإضافة إلى إلغاء المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة والهرولة في تطبيع العلاقات.

كانت (إسرائيل) المستفيد الأول من القمة والنتائج التي تمخضت عنها، وكانت بالفعل قمة الجنرال رابين وبيرس، وأنهت عزلة (إسرائيل) العربية والدولية، وقضت على مخاوف رجال الاستثمار في أوروبا وأمريكا ودول الخليج، وحضرها العرب وهم لا يدركون فداحة خطورتها وإنما تلبية لرغبة الولايات المتحدة وكسب ود اليهودية العالمية.

وجاءت قمة عمان الاقتصادية كامتداد لقمة الدار البيضاء، حيث أعلنت الأولى المبادئ العامة للتعاون الإقليمي، بينما اتخذت الثانية الخطوات العملية لتنفيذها وإقامة الآليات اللازمة لتحقيقها، وقمة عمان كانت أكثر إمعاناً في إذلال وإهانة وابتزاز الدول العربية وانعقدت في جو سياسي متوتر يتمثل بموقف الكونغرس الأمريكي من مدينة القدس العربية، وموافقته على نقل مقر السفارة الأمريكية من (تل أبيب) إلى القدس، وبناء مقر السفارة الجديد على أرض تعود ملكيتها للوقف الإسلامي، وتصريحات رابين وبيرس حول القدس واغتيال (إسرائيل) للدكتور فتحي الشقاقي - الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي في مالطا.

وأدخلت قمة عمان الاقتصادية التعاون بين الدول العربية و(إسرائيل) في مرحلة نوعية جديدة، إذ أقيمت لأول مرة مؤسسات إقليمية دائمة لتنفيذ وترسيخ مخططات النظام الشرق أوسطي وفسح المجال أمام الاقتصاد (الإسرائيلي) للدخول إلى الأردن، ومن خلالها إلى دول الخليج، وبالتالي حققت المساهمة العربية فيها تقوية (إسرائيل) المدججة بالسلاح التقليدي والنووي، والإيديولوجية الصهيونية العدوانية والتوسعية والاستيطانية والعنصرية، والهجرة اليهودية وترحيل العرب وتهويد الأرض العربية، والتحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

تباينت المواقف العربية في قمة عمان فقد ركز الأردن على أهمية التعاون الإقليمي والمشاريع المشتركة مع (إسرائيل). وطالب المغرب من الدول العربية الإسراع في تطبيع العلاقات الاقتصادية معها.

ووصلت الهرولة غير المسؤولة حداً قال فيه وزير خارجية عُمان: "إن ضغوط بعض الدول العربية لإبطاء عملية التطبيع مع إسرائيل مبالغ فيها ولا لزوم لها", وأضاف مؤكداً على ضرورة التعاون مع (إسرائيل) لتشجيعها على المضي في المسيرة السلمية.

وأكدت مصر أن السلام هو الأساس لتحقيق التنمية والتعاون، وطالبت بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وإقامة الدولة الفلسطينية، وإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل.

إلا أن يوسف بطرس غالي - وزير التخطيط والتعاون الدولي المصري قال: "إن قمة عمان تضع الحجر الأساس للكيان الاقتصادي المتكامل في المنطقة، وإن قمة الدار البيضاء وضعت الحجر الأول، وقمة عمان جاءت لتكملة مسيرة البناء".

سمع العرب في قمة عمان من الجنرال رابين وبيرس كلاماً أشد قسوة وفظاظة من الكلام الذي سمعوه في قمة الدار البيضاء عن القدس والتعاون الاقتصادي ولم تصدر عنهم (العرب) ردة فعل واحدة.

شهدت القمة خلافاً بين مصر والأردن حول كيفية التعامل مع (إسرائيل) والهرولة في تطبيع العلاقات معها. وقال رابين: "وصلت إلى عمان قبل ساعات من القدس الموحدة، عاصمة إسرائيل الأبدية، وسأعود إلى داري بعد دقائق". وشن بيرس هجوماً عنيفاً على سوريا وقال: "إن القدس الموحدة ستظل عاصمة إسرائيل لمئات السنين ولن يتم تقسيمها أبداً".

إن الموقف (الإسرائيلي) الذي أعلنه بيرس ورابين في قمة عمان وأمام حضور معظمه من العرب يدل دلالة واضحة على عدوانية وغطرسة ووقاحة و(إسرائيل) وتصميمها على الاستهتار بالعرب ومقدساتهم وحقوقهم. وشجعها على ذلك سكوت الأردن، والتي كانت القدس عاصمته الثانية قبل أن يحتلها الجنرال رابين في حرب حزيران العدوانية.

كانت أهم المشاريع التي تم الاتفاق عليها هي مشاريع أردنية – (إسرائيلية)، ومنها إقامة مصنع لإنتاج البرومين من البحر الميت، وآخر لإنتاج الأسمدة، ومشروع الربط الكهربائي، ومشروع ريفيرا الشرق الأوسط في العقبة وإيلات، وأنبوب الغاز القطري.

وانعقد مؤتمر القاهرة الاقتصادي الثالث في تشرين الثاني عام 1996، في ظل تراجع الحكومة (الإسرائيلية) عن اتفاق الإذعان في أوسلو، وتصعيد القمع والإرهاب والاستيطان والتهديد بشن الحرب على سورية، وتخليها عن مبدأ الأرض مقابل السلام.

وكان الرئيس مبارك قد أعلن أن المؤتمر لن ينعقد إذا لم تنفذ الحكومة (الإسرائيلية) التزاماتها تجاه عملية السلام وتنفذ الاتفاقات التي وقعتها.

وردت إدارة الرئيس كلنتون على الفور وأعلنت أن المؤتمر سوف ينعقد في موعده. واتصل الرئيس كلنتون وطلب عدم تأجيل عقد المؤتمر.

وانصاعت الحكومة المصرية للضغط الأمريكي دون أن تتعهد الحكومة (الإسرائيلية) بتنفيذ التزاماتها التي ضمنتها الولايات المتحدة ووقعت عليها. وبالتالي انعقد مؤتمر القاهرة الاقتصادي بضغط أمريكي لتسويق الشرق أوسطية وتركيز مؤسساتها ودعائمها وتطبيع العلاقات مع العدو (الإسرائيلي).

إن الاستمرار في عقد القمم الاقتصادية يصب في خدمة المصالح (الإسرائيلية) ويظهر بجلاء أن ممارسات الحكومة (الإسرائيلية) العدوانية والإرهابية والاستيطانية لم تؤد إلى قطع العلاقات الدبلوماسية ووقف التطبيع، وأن بإمكان (إسرائيل) اتخاذ خطوات وممارسات أكثر تشدداً من السابق دون أن تخشى ردة فعل عربية موحدة وقوية. ففي الوقت الذي جمدت فيه (إسرائيل) المفاوضات على المسارين السوري واللبناني وتخلت عن تنفيذ الاتفاقات التي وقعتها مع القيادة الفلسطينية رحب رئيس الحكومة (الإسرائيلية) نتنياهو بعقد مؤتمر القاهرة وتابع في نفس الوقت مصادرة الأراضي العربية وإقامة المستعمرات اليهودية عليها.

أكدت الأحزاب المصرية المعارضة أن مشاركة (إسرائيل) في المؤتمر تعتبر مكافأة للمعتدي، حيث سيقضي انعقاده على السلاح الوحيد لدى العرب في مواجهة التوسع والاستيطان والغطرسة، وهو سلاح المقاطعة العربية. وطالبت بوجوب الوقف الفوري لكافة أشكال التطبيع والتصدي للمطبعين ومقاومة الاختراق التطبيعي، والعمل على إحياء المشروع القومي، ومساندة أبناء الأراضي المحتلة في فلسطين والجولان، وتفعيل العمل العربي المشترك عبر المؤسسات الشعبية والرسمية.

وكشف كلاوس شفاب، المدير التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) عن الهدف من عقد المؤتمرات الاقتصادية فقال: "الهدف من المؤتمرات إيجاد فئات من المستفيدين من عملية التسوية دولاً وحكومات وأفراداً وشركات، وأكد أن السنوات الأولى للسلام كانت منعشة للاقتصاد الإسرائيلي بحيث بدأوا يتحدثون عن عدم حاجتهم للمساعدات الأمريكية".

ورحب البيان الختامي للمؤتمر بتأسيس اتحاد السفر والسياحة في الشرق الأوسط في تونس، وإنشاء بنك التعاون الإقليمي، ومقره القاهرة.

أقرت القمة العربية في القاهرة في حزيران 1996 وقف التطبيع، كما أكد مجلس الجامعة العربية في دورته الثانية بعد المائة في 30 آذار 1997 وعلى مستوى وزراء الخارجية استمرار الدول العربية في وقف كافة أشكال التطبيع مع (إسرائيل) وتشديد المقاطعة الاقتصادية وتعليق المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف حتى تنصاع (إسرائيل) لأسس مدريد. فلماذا إذاً عقدت قطر المؤتمر الاقتصادي الرابع في موعده المحدد؟

قاد يهود الولايات المتحدة الأمريكية ومنهم أولبرايت ومارتن أنديك ودنيس روس العرب إلى مؤتمر الدوحة للالتقاء بالمسؤولين (الإسرائيليين) وأطلق اليهودي سيتورات إيزنشتات، مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الاقتصادية تهديداته للدول العربية التي ستقاطع المؤتمر الاقتصادي الرابع.

أرادت قطر من عقد المؤتمر إرضاء الولايات المتحدة ومكافأة (إسرائيل)، وبالتالي استجابت قطر للضغوط الأمريكية والرغبة (الإسرائيلية)، مضحية بالمصالح القومية والدينية للعرب في القدس والجولان وجنوب لبنان.

إن موقف قطر أنذر بإحداث المزيد من الانقسام بين الدول العربية بدلاً من تضامنها وتعاونها حول موقف عربي موحد ومثّل طعنة في صميم الإجماع العربي وتفريطاً بالحقوق العربية وهدية إلى نتنياهو على إرهابه واستيطانه وغطرسته.

وجاء التصميم القطري على عقد المؤتمر بعد أن أدت سياسة الحكومة (الإسرائيلية) وممارساتها إلى انهيار عملية السلام، وبعد أن اقتنع العرب بأن مسلسل القمم الاقتصادية يجب أن يتوقف، وأن البديل الوحيد للتعاون الاقتصادي الإقليمي هو التعاون الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة.

إن المشاركة العربية في مؤتمر الدوحة أعطت العدو (الإسرائيلي) الضوء الأخضر لاتخاذ المزيد من إجراءات القهر والقمع والإرهاب وتصعيد الاستيطان وتهويد الأرض العربية، كما أعطت موقفه المعادي للسلام الشرعية، وتعني موافقة الدول العربية التي اشتركت في المؤتمر الانخراط في التعاون الاقتصادي مع (إسرائيل) دون إحلال السلام العادل والشامل مع الأطراف العربية كافة.

كانت (إسرائيل) الطرف الوحيد الذي حقق أهدافه ومخططاته من القمم والمؤتمرات الاقتصادية وامتدت نشاطاتها الاقتصادية والتجارية والأمنية إلى الأردن وقطر وعُمان والمغرب وتونس، لتصل إلى البلدان العربية من المحيط إلى الخليج، وتحصل على الاستثمارات الأجنبية الهائلة. فلماذا إذاً تعطي قطر (إسرائيل) المجال لتحقيق المزيد من المكاسب على حساب الأرض والثروات والاقتصادات العربية؟ لماذا أصرت قطر على عقده بعد أن وصلت التسوية السياسية إلى الطريق المسدود؟ لماذا تستفز قطر إيران التي تعارض عقد المؤتمر وتنظر بعين القلق إلى وصول النفوذ (الإسرائيلي) إلى حدودها؟

في بادئ الأمر اشترطت قطر تخلي نتنياهو عن بناء المستعمرات واستئناف المفاوضات مع سورية من النقطة التي توقفت عندها لكي توافق على استضافة المؤتمر. ولكن الحكومة (الإسرائيلية) لم تحقق هذين المطلبين بل صعدت من سياسة الاستيطان والقمع والتجويع والإرهاب. وتذرعت قطر في المضي لقعد المؤتمر بحجة أن التعاون الاقتصادي بين العرب و(إسرائيل) يشجعها على استكمال مسيرة "السلام".

إن الأحداث والتطورات والمواقف والممارسات أثبتت بجلاء مدى خطورة مثل هذه المقولة لأنها تشجع (إسرائيل) على المضي في سياستها الاستيطانية والإرهابية والهيمنة على البلدان العربية.

والسؤال الكبير هنا هو: هل تستطيع إمارة قطر بعدد سكانها وحجمها ووزنها أن تحمل (إسرائيل) على المضي في العملية السلمية إذا عقدت مؤتمر الدوحة في موعده المحدد؟

* * *

مخاطر التطبيع

يعتبر أبا إيبان، وزير الخارجية (الإسرائيلي) الأسبق، وأحد قادة حزب العمل البارزين أول من أطلق كلمة "التطبيع"، وذلك بعد حرب حزيران العدوانية، التي أشعلها العدو (الإسرائيلي) عام 1967. ويعني التطبيع بحسب مفهوم أبا إيبان إقامة علاقات طبيعية بعيدة عن أجواء الحرب والقتال وفي جو من التعاون والسلام.

ويطالب العدو (الإسرائيلي) باستمرار في تطبيع العلاقات مع العرب دون أن يغيّر من إيديولوجيته الصهيونية وأهدافه في إقامة (إسرائيل العظمى) على حساب الأرض والحقوق والثروات العربية كما يتعامل مع عملية التسوية باستخفاف واستعلاء كبيرين، وممارسات إرهابية واستيطانية وعنصرية لا مثيل لها في العالم على الإطلاق.

وتسخّر (إسرائيل) التطبيع لإعادة تشكيل العقل العربي وحمله على:

أولاً: القبول بالوجود (الإسرائيلي) على حساب الوجود والحق العربي.

ثانياً: تبني الخرافات والأساطير والمزاعم والأكاذيب اليهودية.

ثالثاً: التخلي عن ثوابت النضال العربي والتشكيك بجدوى التمسك بالهوية القومية والوحدة العربية.

رابعاً: التخلي عن مقاومة الاحتلال والاستيطان (الإسرائيلي) ووصف المقاومة المشروعة بالإرهاب.

خامساً: القبول بالشروط والإملاءات (الإسرائيلية) لإقامة (إسرائيل العظمى) الاقتصادية من النيل إلى الفرات.

برز في الساحة العربية اتجاهان حول التطبيع:

الاتجاه الأول: يرفض التطبيع والنتائج التي تمخضت عنها المعاهدات والاتفاقات والقمم الاقتصادية. وينقسم هذا الاتجاه بدوره إلى تيارين: التيار الأول يرفض رفضاً مطلقاً أي شكل من أشكال التطبيع، والتيار الثاني يربط التطبيع بالانسحاب الكامل والحل العادل.

الاتجاه الثاني: يوافق على التطبيع وينقسم بدوره إلى تيارين: الأول: يتحمس إلى التطبيع والنتائج التي تمخضت عنها القمم الاقتصادية، والثاني: يقابل عملية التطبيع ببرود ويطالب بإقامة السوق العربية المشتركة وتطوير التعاون الاقتصادي العربي.

إن التطبيع الذي يجري فرضه وتسويقه، ليس التطبيع بمعناه السلمي، فالصهاينة خططوا للتطبيع بمعناه الاستعماري لإنهاء قضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني بالشروط والإملاءات (الإسرائيلية) وفرض الهيمنة (الإسرائيلية) على الاقتصادات العربية، وتعطيل عملية السلام إذا لم تضمن (لإسرائيل) التفوق والهيمنة.

وتقوم (إسرائيل) وبدعم كامل من الولايات المتحدة بإغراء بعض الأطراف العربية على القبول بالتطبيع الكامل لقاء إعطائها بعض الأدوار في المنطقة لتقزيم الصراع وإذكاء التنافس على الأدوار الإقليمية لتصب كلها في مصلحة (إسرائيل) وعلى حساب العروبة والإسلام.

وأخذت بعض الدول العربية ترى أن التطبيع مع العدو (الإسرائيلي) يشكل حماية لنظامها ويجلب لها رضى الولايات المتحدة الأمريكية واليهودية العالمية.

وقد استفادت (إسرائيل) من جراء تطبيع العلاقات مع العرب، فارتفاع مستوى الدخل الفردي، كما ارتفع حجم التصدير والاستثمارات الأجنبية فيها.

ونجحت بمساعدة الولايات المتحدة في تطبيع العلاقات مع قطر وعمان والمغرب والأردن، وبالتالي اخترقت بلدان الخليج، ووصلت إلى منابع النفط وأسواقه التي تتنافس عليها أوروبا والولايات المتحدة.

ويعني النجاح (الإسرائيلي) في تطبيع العلاقات مع بعض دول النفط العربية أنها دخلت تسويق منتجاتها واستيراد وتسويق النفط والغاز العربي، وبالتالي الحصول على موقع إستراتيجي إضافي في علاقاتها مع الولايات المتحدة. فالاختراق (الإسرائيلي) للخليج يصب في دائرة الولايات المتحدة الأمريكية ويحسم التنافس على الخليج مع أوروبا لصالحها.

إن أمام الحكومات العربية خيار وطني وقومي وديني واحد، وهو التوقف عن التطبيع مع العدو التاريخي للعروبة والإسلام.

إننا مطالبون حفاظاً على ثرواتنا ومعتقداتنا ألا نشتري أو نتاجر في أية بضائع مع صنع (إسرائيل)، وذلك تعبيراً عن تصدينا ورفضنا للتطبيع، ولتحصين الوطن والدفاع عنه. لن يستطيع أحد أن يلزم أي تاجر عربي بالاستيراد من (إسرائيل). ولن يستطيع أحد أن يفرض على أي مواطن عربي شراء بضائع (إسرائيلية).

إن عقد قمة الدوحة يظهر عدم التزام قطر بقرار القمة العربية في القاهرة في حزيران 1996 وقرار مجلس الجامعة العربية بوقف التطبيع وتشديد المقاطعة العربية (لإسرائيل). ويظهر أن قطر لا تدرك مسؤوليتها القومية تجاه أمتها العربية وأنها وضعت علاقاتها مع (إسرائيل) فوق المصالح العربية وفوق مصالح العروبة والإسلام.

إن المخططات والأفكار الإستراتيجية التي يروج لها اللوبي الصهيوني من خلال مراكز الدراسات والأبحاث تقود إلى الحروب والمواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان العربية الإسلامية وإلى توتر العلاقات الأمريكية ـ العربية وبشكل خاص مع الرأي العام العربي والإسلامي، لأنها تهدف إلى إشعال الحروب الاستباقية على العرب والمسلمين لتدمير منجزاتهم واحتلال أوطانهم ونهب ثرواتهم وإسقاط الأنظمة والمنظمات والحركات والشخصيات التي تقف في وجه الاستعمار الاستيطاني اليهودي وإرهاب وعنصرية وهيمنة الكيان الصهيوني.

لذلك فإن إستراتيجية اللوبي الصهيوني لا تخدم مصالح الشعب الأمريكي، بل تزيد من الحقد والكراهية والبغضاء لكل ما هو أمريكي ليس فقط في المنطقة وإنما في العالم أجمع، لأن إدارة الرئيس بوش تعتمد إستراتيجية اللوبي الصهيوني والتي تبناها التيار المحافظ المتطرف عقائدياً. وقادت إلى الحروب العدوانية ضد العرب والمسلمين، ومنها الحرب على العراق وتدمير منجزاته وإبادة شعبة ونهب نفطه وثرواته، وتحقيق الحلم الصهيوني برسم خريطة جديدة للمنطقة أسوأ من خريطة سايكس ـ بيكو لجعل الكيان الصهيوني المركز والقائد للنظام الشرق أوسطي الجديد.

إن الكيان الصهيوني، الدخيل على المنطقة العربية، الغريب عنها، والمغتصب للأرض والحقوق والثروات، يريد من الشرق أوسطية ومن التطبيع مصادرة التاريخ والجغرافيا والعقل والعاطفة والإرادة العربية، ويريد أن يفرض علينا أن

نقبل باغتصابه وهيمنته على أرضنا وثرواتنا، لذلك فإن مقاومة التطبيع وتشديد المقاطعة هما السلاحان اللذان تبقيا لدى الأمة.

إن الحركة الشعبية الرافضة للنظام الإقليمي في الشرق الأوسط وللسوق الشرق أوسطية وللتطبيع والمتصاعدة في جميع البلدان العربية تتجسد في المؤتمرات واللجان الشعبية الوطنية والقومية والإسلامية، وفي مواقف الأحزاب والنقابات والاتحادات الشعبية واللجان الثقافية في جميع البلدان العربية وتطالب بإلغاء اتفاقات الإذعان ونتائج المؤتمرات والقمم الاقتصادية وتشديد المقاطعة ومقاطعة المنتجات الأمريكية وإعطاء الصراع مع العدو وجهه الوطني والقومي والديني والإنساني.

* * *

النهاية